ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

مراجعات استراتيجية للحرب الأوكرانية

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

2022
العدد (44)

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

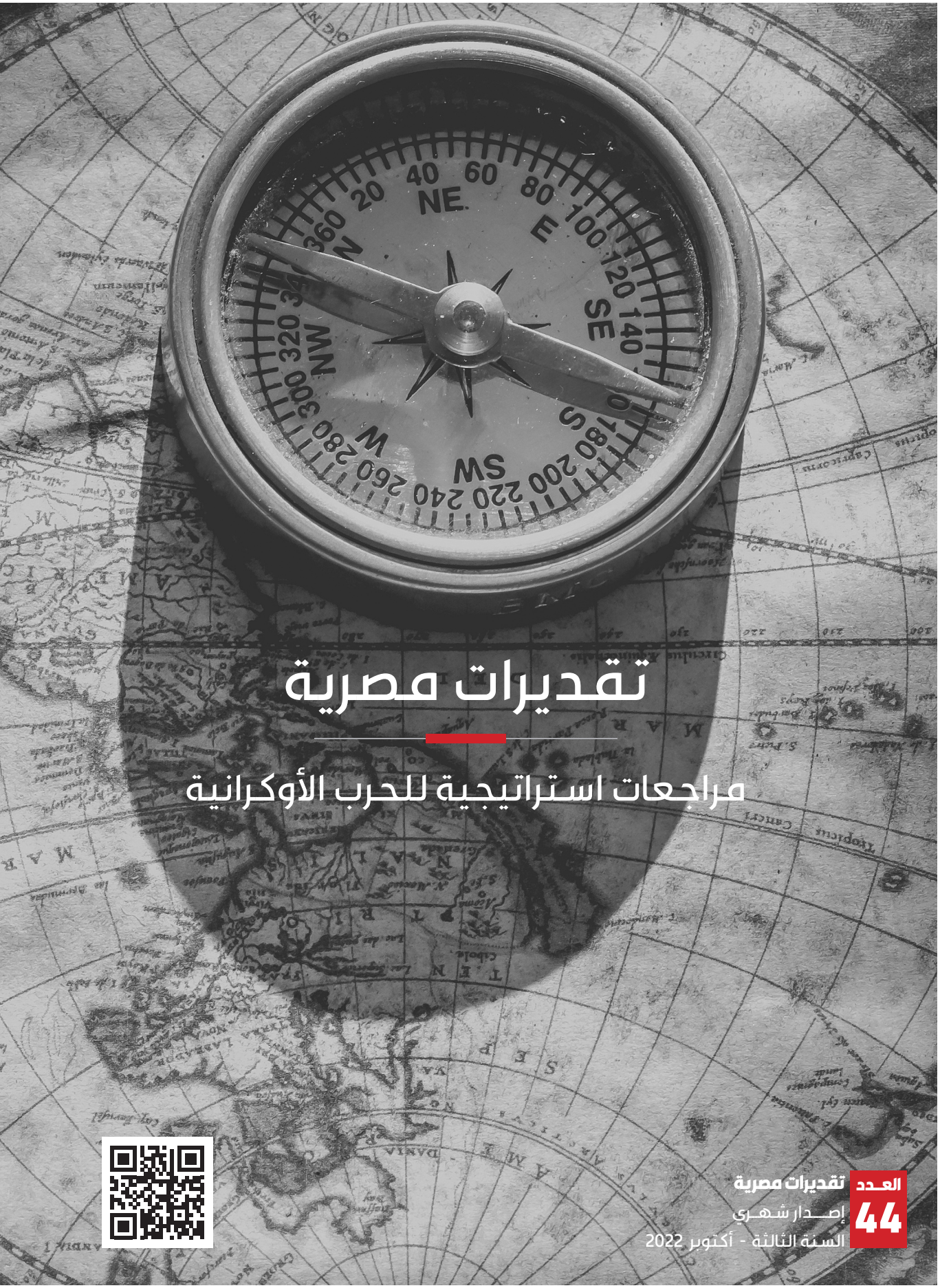

تقديرات مصرية

مراجعات استراتيجية للحرب الأوكرانية

العدد 44
تقديرات مصرية
إصدار شهري
السنة الثالثة - أكتوبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية : مراجعات استراتيجية للحرب الأوكرانية

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

08 الافتتاحية: إشكاليات الحرب والسلام.. ومراجعة النظام العالمي
د. عبد المنعم سعيد

10 مصر والحرب الأوكرانية.. التوازن والفرص والإصلاح
د. جمال عبد الجواد

13 الاتجاهات الستة لأزمات الإقليم في عام الحرب الأوكرانية
د. محمد عز العرب

16 حدود فاعلية استراتيجية واشنطن في الحرب الأوكرانية
مها علام

19 استراتيجية روسيا بين الاستباق والمرونة في حرب أوكرانيا
آية عبد العزيز

22 كيف تطورت السياسة الصينية تجاه الحرب الأوكرانية؟
أحمد السيد

25 تحديات الاستجابة الجماعية الأوروبية للحرب الأوكرانية
الشيماء عرفات

28 دوافع التحول الهجومي للاستراتيجية العسكرية الأوكرانية
علي عاطف

31 تفاقم تداعيات الحرب الأوكرانية على الاقتصاد العالمي
بسنت جمال

34 آثار الحرب الأوكرانية على مواجهة القضايا الكونية
د. إيمان زهران

37 ملامح التوظيف السيبراني في الحرب الروسية-الأوكرانية
د. رغدة البهي

40 التداعيات الاقتصادية لحرب أوكرانيا.. مؤشرات عالمية
هبة زين

إشكاليات الحرب والسلام.. ومراجعة النظام العالمي

* د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

يأخذ العدد (44) من "تقديرات مصرية" الوقائع الجارية للحرب الروسية-الأوكرانية إلى داخل أطرافها، ليس الأساسيون فقط (روسيا وأوكرانيا) وإنما إلى بقية العالم وقضاياه الكونية. وبرغم أن موسكو وكييف بذلتا جهدًا لإبقاء الحرب من الناحية العسكرية، ضمن حدودها المباشرة، حيث ممارسة الهجوم والدفاع، وإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيات العسكرية كالطائرات المسيرة، والمدفعيات الصاروخية، والاستيلاء على الأرض والالتفاف حولها والخروج منها؛ فإن الحرب باتت في الواقع حربًا عالمية، بحكم آثارها الاقتصادية التي جاءت مع التضخم المؤدي إلى الركود، والآثار النفسية التي تأتي في عناوين "عدم اليقين"، حيث الشك والظن الدائم في أن الحرب لن تكون لها نهاية.

غياب هذا التقدير يقع في خارج الدائرة العالمية القائمة على الحسابات -الدقيقة قدر الإمكان- التي تقع في ظلها استراتيجيات الدول وخططها للتنمية والتواصل مع بقية العالم. مثل هذه الحالة تخلق إشكاليات لا يمكن تجاهلها، ويستحيل التقدير في ظلها، وهي ربما تأتي كلها من إشكالية وجودية تقوم على أن البشر لا يستفيدون كثيرًا من دروس التاريخ وحروبه السابقة.

إشكاليات أساسية

- **الإشكالية الأولى ذائعة للغاية**، وهي أنه من السهل أو من اليقين أن الدول تعرف مثلاً تبدأ الحرب لكنها لا تعرف متى تنتهي. الأمر هنا نابع من توافر متابعة توازنات القوى التي تُرجح تفوق طرف على آخر بالقدر الذي تؤدي حساباته إلى أمرين؛ أن النصر ممكن، وأنه سوف يحدث في فترة قصيرة تعود فيها الأمور إلى سيرتها الطيبة الأولى. في الحروب التي تلت الحرب العالمية الثانية، خاصة في كوريا وفيتنام والعراق وأفغانستان، كانت تقديرات النصر خاطئة، وقصر أمد الحرب ذنوبًا لا تغتفر. الحرب الأوكرانية الجارية ليست استثناء من هذه الإشكالية، فقد كانت القيادة الروسية عالمة متى تبدأ الحرب، بل إنها كانت متحسبة لكثير من الخطوات الاقتصادية التي سوف يتخذها الغرب، لكنها ما لبثت أن وقعت في الكثير من سوء التقدير حول العزيمة الأوكرانية، وفاعلية السلاح الغربي، وثبات الجندي الروسي.

- **الإشكالية الثانية:** أنه من الصعب تحديد تعريف دقيق للنصر والهزيمة، حيث يمكن حساب النصر بحجم الأراضي التي يجري الاستيلاء عليها، وأن الهزيمة ليس بقدر الأرض التي جرى فقدانها، وإنما بعدد الضحايا الذين سقطوا. الحرب الأوكرانية جاءت وسط كل ذلك، وثبت فيها أن الإعلانات الروسية عن أن الحشود العسكرية محض رادع لإمكانية تواجد قوات حلف الأطلنطي على الأراضي الأوكرانية كانت في النهاية كاذبة.

وكان تعريف القضية قائمًا على أن التعبئة الروسية تأتي في إطار استمرار الحرب الباردة القديمة التي دلل عليها وجود حلف الناتو الذي يحاصر الاتحاد السوفيتي سابقًا وروسيا التي باتت الوريث الشرعي للإمبراطورية الآفلة. إعادة صياغة الماضي في ضوء الظروف الراهنة وسيلة مألوفة لتركيب الحرب الحالية، بحيث تبدأ بالردع، ثم يصير الهجوم الفعلي محض "عملية عسكرية خاصة" للإيحاء بأنها ليست غزوًا شاملاً جاء من ثلاثة محاور للاختراق والسيطرة على دولة كاملة.

دارت الأمور بعد ذلك دورة كاملة من الغزو الشامل إلى التراجع عند أبواب العاصمة "كييف"، ثم التمدد شرقًا وجنوبًا من قبل القوات الروسية، ليغير ذلك تعريف الحرب الجارية كي تكون دفاعًا عن جماعات سياسية أوكرانية تسيطر على إقليم "دونباس" التي أعطت نفسها حق تقرير المصير أولاً، ثم بعد ذلك ثانيًا حق الانضمام إلى روسيا من خلال استفتاء مخجل انتهى، كما كانت الاستفتاءات تنتهي في روسيا السوفيتية، حيث النتيجة 98% لصالح الاستقلال والضم. ومرة أخرى يأتي الهجوم الأوكراني المضاد لكي يقلب الصورة رأسًا على عقب.

لكن استيلاء القوات الأوكرانية على مدينة "خاركيف" في الشمال الشرقي لإقليم الدونباس، وتراجع القوات الروسية من مناطق عدة، لم يحسم الحرب في الطريق المضاد، وإن كان صحيحًا أن هزيمة أوكرانيا للقوات الروسية في الشرق كشف عن مشاكل أساسية داخل الجيش الروسي، بما في ذلك أوجه القصور والصراعات على السلطة في هيكل قيادتها، والثغرات في جمع المعلومات الاستخبارية ومعالجتها. وبرغم أن إخفاقات روسيا المبكرة وصعوبة تجنيد عددٍ كافٍ من الجنود للجبهة كانت واضحة منذ شهور؛ فإن العملية الأخيرة تظهر عمق الفوضى والركود في القوات المسلحة الروسية.

أظهرت عملية "خاركيف" قدرة الجيش الأوكراني على الاستفادة من أوجه القصور الروسية تلك لاستعادة ليس فقط الأراضي، لكن أيضًا مراكز النقل وإعادة الإمدادات ذات الأهمية الاستراتيجية للجبهة الشرقية للجيش الروسي. إلا أن الحرب لم تنتهِ بعد، فلا تزال روسيا تسيطر على حوالي 20% من أراضي أوكرانيا، كما يستمر القتال في جنوب أوكرانيا بالقرب من خيرسون وفي دونباس، حيث أرسلت روسيا جنودها الأكثر خبرة قبل هجوم خاركيف، وبدأت خطوات تعبئة 300 ألف جندي جدد لا يعلم أحد عما إذا كان تجنيدهم سيعزز القدرات العسكرية الروسية أم يُضعف الجبهة الداخلية ومدى تأييدها للحرب.

- **الإشكالية الثالثة:** أن الحروب الحديثة لا تقتصر على الجبهات الخارجية التي جاء منها التهديد الذي أدى إلى الحرب، وإنما مع مضيّ الوقت فإن الوقوف إلى جانب القيادة السياسية في لحظة محنة قومية سرعان ما يتراجع مع ارتفاع ثمن العمليات العسكرية بما دُمر ومن سقط. حرب فيتنام، وكذلك الحرب الأفغانية السوفيتية، وتلك الأفغانية الأمريكية؛ سرعان ما أصبحت حروبًا من نوع آخر داخل الجماعات السياسية داخل المجتمع وفي صلب جهاز الدولة.

كثيرًا ما وُضعت الحرب الأفغانية الأولى في صلب أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت الراهن فإن الدول الغربية -وفي مقدمتها الولايات المتحدة- تعاني آثار الانقسام داخلها إزاء ثمن الحروب في أفغانستان والعراق من الأرواح والعتاد والاقتصاد. المساهمات الأوروبية في الحرب الأوكرانية فتحت الأبواب لليمين الأوروبي لكي يأتي إلى السلطة بنوازع "فاشية".

- **الإشكالية الرابعة:** أن الحروب تشل تمامًا آليات حل المنازعات ودعم الاستقرار في العالم؛ وما إن تبدأ العمليات العسكرية حتى تأخذ الدول المتحاربة في اتخاذ مواقف متصلبة أو حتى تصعيد مطالبها حسب التطورات الجارية في مسرح العمليات العسكرية. وبالنسبة للحرب الأوكرانية، فإن آليات الأمم المتحدة لم تفلح في وقف القتال. ورغم الاتجاه العام لرفض "الغزو" الروسي لأوكرانيا، فإن أكثرية دول العالم استمرت في تعاملاتها الاقتصادية مع روسيا، مما أفسد العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب عليها. صحيح أن بعضًا من أشكال التفاوض والاتفاق جرت فيما يتعلق بتصدير الغذاء الأوكراني، وتبادل الأسرى، والتفاهمات حول أشكال من التحركات العسكرية الروسية والأوكرانية، بحيث لا تمتد إلى خارج مسرح العمليات الأوكراني، أو ما يوحي بنية استخدام الأسلحة النووية؛ إلا أن سعير الحرب استمر في عنفوانه ولم تترجم الاتفاقيات أو التفاهمات إلى وقف لإطلاق النار أو تحقيق هدنة مؤقتة.

- **الإشكالية الخامسة:** تتعلق بالمدى الذي تؤدي إليه الحرب في تغيير النظام العالمي القائم، من حيث التركيب الهرمي للقوة العسكرية والقدرة الاقتصادية، ومن حيث التأثيرات على تفاعلات العولمة والتعاملات التجارية والتكنولوجية. الحرب الأوكرانية في جوهرها بدت جزءًا من عملية واسعة لمراجعة النظام العالمي، نبعت من تراجع ووهن القوى الغربية والولايات المتحدة القطب المهيمن في الساحة العالمية. من ناحية أخرى، صعود الصين الاقتصادي والتكنولوجي، وقدرة القيادة الروسية على استخدام القوة العسكرية في العالم. مثل ذلك يشير إلى إمكانيات التحول إلى عالم ثلاثي القطبية، لكن الفشل الروسي في الحرب الأوكرانية ربما يقود إلى عالم ثنائي القطبية، وهذه المرة تمثله الولايات المتحدة والصين. ربما يكون شأن الحرب الأوكرانية أنها سوف تغير العالم وكفى، وبعدها يكون انتظار لما سوف تسفر عنه الحرب من وقائع.

1

مصر والحرب الأوكرانية.. التوازن والفرص والإصلاح

غيّرت الحرب في أوكرانيا الموقف الدولي بشكل جذري، وكان لا بد لآثار هذه التغيرات من أن تصل إلى مصر، وأن تتعامل معها القاهرة بطريقة مناسبة. تركت الحرب في أوكرانيا آثارها على مصر في مجالي السياسة والاقتصاد، داخليًا وخارجيًا. أطلقت الحرب في أوكرانيا الكثير من المخاطر، ولم تخلق سوى بعض الفرص القليلة، أما مصر فقد سعت للتكيف بفاعلية مع تبعات هذه الأزمة للسيطرة على المخاطر، ولخلق المزيد من الفرص.

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات وضغوط

قامت السياسة الخارجية لنظام الثلاثين من يونيو على مبدأ التوازن، وتنويع الشراكات الخارجية، وتقليل الاعتماد على قوة دولية واحدة. التوازن وتعدد الشراكات هو سياسة صائبة، لكنها صعبة التنفيذ، لأنها تحتاج إلى انتباه دائم ودقة شديدة في التعامل مع ضغوط وإغراءات قادمة من الأطراف ذات الصلة للتخلي عن مبدأ التوازن، ولاتّباع سياسة منحازة لهذا أو ذاك من الأطراف.

كان اتّباع سياسة التوازن بين القوى الدولية الكبرى مُيسرًا عندما كانت آليات العولمة الاقتصادية تتقدم بلا عقبات، وعندما أعلت القوى الكبرى شأن التعاون بينها فوق المنافسة والصراع. غير أن هذا الوضع تغير تدريجيًا، حتى جاءت الحرب في أوكرانيا، فكانت إعلانًا بنضوج تحول كيفي في علاقات القوى الكبرى، وانتقالها من حالة التعاون في نظام دولي تحكمه القواعد، وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية على طموحات الهيمنة والعظمة القومية، إلى حالة التنافس الاستراتيجي.

أتقنت مصر الثلاثين من يونيو استراتيجية التوازن وتعدد الشركاء، ونجحت في الوصول إلى تفاهمات مناسبة مع الأطراف ذات الصلة. غير أن الحرب في أوكرانيا، وما نتج عنها من استقطاب دولي متزايد، يجعل من الضروري بذل مزيد من الجهد من أجل تكييف السياسة المصرية مع متطلبات المرحلة الجديدة.

التوازن وتعدد الشركاء ليس اختيارًا تكتيكيًا لمصر، بل هو الاختيار الاستراتيجي المناسب لدولة متوسطة الحجم، شديدة الحرص على استقلالها الوطني، وتواجه تحديات اقتصادية وسياسية في الداخل والخارج، وبالتالي فإنه كان على مصر العمل من أجل الحفاظ على نفس التوجهات الرئيسية لسياستها الخارجية، في وقت أصبحت فيه القوى الكبرى، خاصة القوى الغربية، تنظر بدرجة أكبر من الشك لسياسات التوازن وتعدد الشركاء.

على الجبهة الاقتصادية، نشبت الحرب في أوكرانيا في وقت لم يكن فيه الاقتصاد في العالم ومصر يمر بأفضل أحواله. فبعد عامين من الإغلاقات التي تسبب فيها وباء كوفيد-19، تباطأ النمو، وزادت الديون. تراجعت مخاطر الوباء، وعاد الاقتصاد العالمي للعمل بشكل تدريجي، لكن تبين أنه ليس من السهل تجاوز سنوات الإغلاق، وأن ماكينات الإنتاج في كل العالم ليست قادرة على استعادة نشاطها بقوة وسرعة تتناسب مع الطلب الذي ارتفع بسرعة لتعويض سنوات الحرمان الاستهلاكي خلال فترة الوباء. لقد ارتبكت سلاسل الإمداد التي كانت تعمل بكفاءة ودقة متناهية قبل الوباء، وحدث نقص كبير في سلع كثيرة، ترتب عليه موجة تضخمية وارتفاع سريع في الأسعار.

في هذه الأجواء، نشبت الحرب في أوكرانيا. كان من الممكن للحرب في حد ذاتها ألا تترك سوى أثر محدود على الاقتصاد العالمي؛ إلا أن الاختيار الغربي بفرض عقوبات على روسيا، وسياسة روسيا بممارسة ضغط مضاد مستخدمة مواردها الاقتصادية، كل هذا أنتج أثرًا وصل إلى كل اقتصادات العالم. امتنع الغرب عن استيراد النفط الروسي، وفرض عقوبات على البنوك الروسية، وقيد وصول روسيا للنظام المصرفي العالمي، وحرمها من واردات تكنولوجية متقدمة لازمة لمجالات كثيرة من معدات إنتاج النفط والغاز إلى الأسلحة. ردت روسيا بالحد من كميات الغاز الروسي الذاهب إلى أوروبا، كما ناورت بصادرات روسيا الهائلة من الحبوب. عطل نقص الطاقة نشاط الاقتصادات الأوروبية، وتسببت الزيادة في أسعار مواد الطاقة في المزيد من التضخم الذي شعر به كل العالم.

أما فيما يخصّ مصر وعددًا إضافيًا من الدول النامية، فإن خروج الاستثمارات المالية من الأسواق الناشئة وذهابها للسوق الأمريكية التي ارتفعت فيها أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، قد حرم الاقتصادات الناشئة من مورد مالي اعتمدت عليه لسد احتياجاتها التمويلية في السنوات السابقة.

التوازن تحت الضغط

إدارة آثار الحرب في أوكرانيا تشبه المشي على حبل مشدود. سياسيًا كان على مصر مواصلة التوازن بين التكتلات الدولية الرئيسية في ظروف شديدة الحساسية. في الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت مصر لصالح قرار يدين الغزو الروسي لأوكرانيا. حاز القرار أغلبية كبيرة، وجاء متماشيًا مع المبادئ المستقرة للقانون الدولي. على الجانب الآخر، لم تُظهر مصر ترحيبًا بفرض العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، على العكس فقد عبرت بشكل ضمني عن انتقادها للعقوبات، وعن تحويل العلاقات الاقتصادية إلى سلاح في الصراعات السياسية، وذلك بسبب الآثار التي يخلفها ذلك على دول وشعوب ليست لها صلة بهذه الصراعات، وبسبب تأثيرها المستقبلي على فرص التعاون الدولي المتحرر من القيود السياسية.

شهدت علاقات مصر الخارجية في هذه الفترة نشاطا في التواصل مع دول الكتلة الغربية، فالتقى الرئيس عبدالفتاح السيسي بالرئيس الأمريكي جو بايدن إبان انعقاد قمة جدة في يوليو الماضي، وقام بزيارات لألمانيا وفرنسا، واستقبل رئيسة المفوضية الأوروبية في القاهرة، بالإضافة إلى عشرات من التفاعلات على

مستويات مختلفة. وللتمسّك بسياسة التوازن وتعدد الشراكات، شارك الرئيس السيسي في يونيو الماضي من خلال الفيديو كونفرانس في قمة بريكس بلس، التي ترأستها الصين، وشارك في الشهر نفسه، عن طريق الفيديو كونفرنس أيضًا، في منتدى بطرسبرج الاقتصادي، الذي تراسه الرئيس بوتين. ومن الخطوات الهامة التي تم اتخاذها في هذا الإطار قرار بدء روسيا في بناء المفاعل الأول لمحطة الضبعة النووية، تعبيرًا عن نية مصر مواصلة التعاون بعيد المدى مع روسيا.

فرص متعددة

التحرك المصري النشط على المستوى الإقليمي، خاصة تجاه دول الخليج (الشريك الإقليمي الأهمّ لها) هو إحدى الوسائل للتكيف مع ضغوط الأزمة الأوكرانية. التفاعلات المصرية الخليجية قوية ومتواترة طوال الوقت، لكنها شهدت ارتفاعًا في وتيرتها خلال الشهور المنقضية منذ بدء الأزمة؛ حيث التقى الرئيس السيسي عدة مرات بقادة السعودية والإمارات وقطر والبحرين. تنسيق المواقف إزاء أزمة أوكرانيا، وتنشيط الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد المصري، عبر إتاحة فرص استثمارية في مشروعات مصرية ناجحة، وذلك من أجل تعويض نقص تدفق النقد الأجنبي.

غيّرت الحرب في أوكرانيا من معالم سوق الطاقة العالمية جذريًا. فقد اتخذت أوروبا قرارًا استراتيجيًا بإنهاء الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، فيما قررت روسيا إعادة توجيه صادرات الطاقة لشركاء تجاريين جدد، خاصة الصين والهند، فعرضت على هذه الدول الحصول على مواد الطاقة الروسية بأسعار خاصة. كان على أوروبا توفير مصادر بديلة للطاقة الروسية، فظهرت فرصةٌ استفادت منها مصر. لقد تميزت مصر منذ ما قبل الأزمة بامتلاك بنية تحتية ومصانع تسييل الغاز، جعلت من مصر الحلقة المتوسطة لتصدير الغاز المكتشف في بلاد مختلفة شرق المتوسط إلى أوروبا. لقد زادت أهمية شبكة غاز شرق المتوسط، وفي القلب منها مصر، في ظل أزمة الطاقة الأوروبية.

الطاقة البديلة هي فرصة إضافية ظهرت لمصر بسبب أزمة الطاقة الأوروبية. فبينما يسابق الأوروبيون الزمن لتوفير بدائل جاهزة لتحل محل مصادر الطاقة الروسية، فإنّهم يسعون أيضًا لزيادة الاعتماد على مصادر نظيفة بديلة كحل استراتيجي بعيد المدى لتوفير احتياجات أوروبا من الطاقة. في هذا الإطار، تم إطلاق مشروع تزويد أوروبا، عبر اليونان، بما يقدر بثلاثين جيجا من الكهرباء النظيفة المنتجة في مصر، وبما يؤكد صحة خيار مصر الاستراتيجي عندما قررت منذ عدة سنوات التحول إلى مركز للطاقة في المنطقة.

تسريع الإصلاحات

أظهرت الأزمة أهمية تسريع معدلات الإصلاح في ملفات داخلية رئيسية، وخلال الشهور المنقضية منذ بدء الحرب في أوكرانيا تحركت القيادة في مصر في اتجاهين اقتصادي وسياسي. الاتجاه الأول يتعلق بضبط الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وخاصةً فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد. لقد لعبت الدولة دورًا كبيرًا في الاقتصاد خلال السنوات السابقة، إلى الدرجة التي أثارت مخاوف القطاع الخاص الذي شكا من مزاحمة الدولة، ومن المعاملة غير المتساوية التي تلقاها مشروعات القطاعين العام والخاص. انعكست مخاوف القطاع الخاص في تراجع الاستثمارات، وكان لا بد من استعادة ثقة المستثمرين، وهو ما شرعت فيه الدولة عبر عدة مبادرات، أهمها إعلان وثيقة ملكية الدولة، والتي ستتحول بعد إتمام النقاش المجتمعي حولها إلى وثيقة سياسات ملزمة للدولة بكل مؤسساتها في مجال الاستثمار.

إطلاق الحوار الوطني هو جزء من السياسة الإصلاحية التي طبقتها الدولة، ليس فقط لمواجهة آثار الأزمة الأوكرانية، وإنما أيضًا لإعادة صياغة نظامنا السياسي، لتمكينه من تجاوز الترتيبات الانتقالية التي أعقبت اضطرابات الربيع المزعوم، والدخول في مرحلة النضج والاستقرار المؤسسي، التي تعارفنا على تسميتها بـ"الجمهورية الجديدة".

2

الاتجاهات الستة لأزمات الإقليم في عام الحرب الأوكرانية

يُعد الملمح الحاكم لما تشهده تفاعلات دول الشرق الأوسط، داخليًا وبينيًا، هو الأزمات أو الصراعات المفتوحة، خلال عام 2022، بسبب استمرار مراوحة الصراعات، وتنامي تأثير المليشيات المسلحة، والانقسامات الداخلية، والاحتجاجات الشعبية، والأزمات الاقتصادية، وبقاء القضايا الخلافية العربية، وتهدئة نسبية في التفاعلات الإقليمية البينية، وغموض مستمر بشأن المسألة الإيرانية. زاد على هذه الاتجاهات، نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية منذ فبراير الماضي، حيث بدت متغيرًا عالميًا بارزًا أحدث آثارًا انتشارية خاصة اقتصادية في أزمات الإقليم، ولا سيما مع التداخل الروسي والغربي مع الفاعلين الداخليين والإقليميين في الشرق الأوسط.

د. محمد عز العرب

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية

بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الاتجاهات الستة

- **تعثر تسوية الصراعات الداخلية:** لا تزال الصراعات الداخلية المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا، مشتعلة بدرجات متفاوتة خلال عام 2022، نظرًا لسمتها الإقليمي وتعدد أطرافها واتساع نطاقها وتنوع قضاياها الخلافية، في ظل سطوة المليشيات المسلحة وانتشار الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في مناطق مختلفة بالبلاد، وتنامي عدم الاستقرار في أقاليم الجوار نظرًا لرخاوة الحدود، وتشكل اقتصاديات "الظل" في التجارة غير الشرعية في تهريب البشر والأسلحة والمخدرات والنفط. ويعد ذلك تركة سنوات ما بعد العشرية السوداء (2011-2021).

ونظرًا للانشغال العالمي بتفاعلات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا التي تحولت إلى حرب، باحتواء تداعياتها والعمل على حلها سياسيًا، فلم تُبذَل جهود دولية ضاغطة للعمل على تسوية تلك الصراعات، فضلاً عن دور الأطراف الإقليمية -خاصة إيران وتركيا- في استمرارها. وفي سياقات كتلك، لا يتوقع أن تحدث تحولات في مسار التسوية السلمية للصراعات المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا، بل يغلب عليها المراوحة بين الاشتعال في ليبيا والجمود في سوريا والمزج بين التصعيد والتهدئة في اليمن. فالتسوية مؤجلة إلى حد كبير في عام 2023 انطلاقًا من بقاء أوضاع عام 2022.

- **استمرار عدم الاستقرار الممتد:** يعاني عدد من الدول العربية من معضلة عدم الاستقرار الممتد، وهو ليس وليد عام 2022 بقدر ما يتعلق بتراكمات في أعوام سابقة. فثمة تعثر لتجاوز المرحلة الانتقالية في السودان على نحو ما انعكس في تزايد التظاهرات والاحتجاجات في عدة مدن نتيجة الخلاف بين المكونين العسكري والمدني، وسوء الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن تعقّد مشكلة "الشرق"، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وصعوبة إدماج الحركات المسلحة في ترتيبات الانتقال، وتزايد الاشتباكات القبلية في غرب دارفور، ومدى إدماج عناصر النظام السابق في بنية الحكم "الجديد".

الحال ذاته بالنسبة لتونس، فبرغم استمرار مشروع الرئيس قيس سعيد لتدشين جمهورية جديدة في البلاد بعد موافقة أغلبية الرأي العام على الدستور الجديد، وتجديد موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية في ديسمبر المقبل؛ لا تزال هناك أصوات في الداخل مناوِئة لهذا المشروع، علاوة على اندلاع احتجاجات مجتمعية في مدن تونسية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتزايد أزمة نقص بعض المواد والسلع الغذائية، وذلك بعد انتحار بائع متجول بولاية بن عروس جنوبًا إثر مصادرة المحليات أدواته، وبعدها أوقفت الحكومة رئيس بلدية مرناق، ومواصلة حملة تطهير البلاد من الاحتكار والمضاربة، وممارسة مقاربة أمنية لقمع الاحتجاجات. وتكشف هذه الاحتجاجات عدم فاعلية الإجراءات الحكومية في حل الأزمة الاقتصادية مما يفتح الباب أمام المعارضة لتوظيفها لتأليب الرأي العام ضد الرئيس وحكومته.

في العراق، تتعثر أيضًا محاولات تشكيل الحكومة برغم مرور عام على إجراء الانتخابات البرلمانية، نظرًا لعدم الاتفاق بين التيار الصدري والإطار التنسيقي على مرشح لرئاسة الحكومة، مما أدى إلى تنامي المواجهات بين المليشيات المسلحة الداعمة لكل طرف في عدد من المحافظات العراقية. وبلغ الخلاف أوجَهُ مع بدء مطالبة التيار الصدري منذ ثلاثة أشهر بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة من أجل السير بالبلاد على طريق الإصلاحات، في ظل رفض خصومه في الإطار هذا التوجه، وإصرارهم على تشكيل حكومة قبل أي انتخابات جديدة. في الوقت ذاته، يطرح كل فريق مبادرة للخروج من الأزمة، يتفاعل معها أجنحة من داخله، فضلاً عن أجنحة من الطرف المناوئ له بالرفض، مما يشير إلى استمرار المتاهة العراقية.

بدورها، تشهد لبنان انسدادًا سياسيًا وتأزمًا اقتصاديًا حادًا بلغ حدّ محاولة اقتحام البنوك والمصارف اللبنانية بعد امتناع الأخيرة عن السماح للمودِعين بسحب مدخراتهم، وتنامي معدلات الهجرة غير النظامية عبر شواطئها، إلى درجة أن البنك الدولي وصف أزمة لبنان بأنها من بين الأسوأ على مستوى العالم منذ منتصف القرن الماضي.

- **بقاء القضايا الخلافية العربية:** على الرغم من الجهود التي بذلها عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، لتنقية الأجواء العربية التي تسبق انعقاد القمة العربية المقررة في 1و2 نوفمبر 2022 بالجزائر؛ إلا أنّ هناك عددًا من القضايا الخلافية لا تزال قائمةً بين الدول العربية، ومنها الخلاف الجزائري-

المغربي، والخلاف المغربي-التونسي، واعتراض بعض الدول العربية على حضور سوريا تلك القمة، وعدم الاتفاق بشأن الحكومة الممثلة لليبيا (حكومة عبدالحميد الدبيبة المنتهية ولايتها، أم فتحي باشاغا التي لم تستطع ممارسة مهامها من العاصمة طرابلس)، وهو ما عكسه الموقف المصري تجاه الوفد الليبي في اجتماعات وزراء الخارجية العرب الأخير. غير أن هناك عدة محددات ستحكم على مدى نجاح القمة العربية المقبلة وتجاوزها تلك الخلافات، ومنها مستوى التمثيل (على مستوى القمة)، وابتعاد البيان الختامي عن العبارات الإنشائية، وبلورة حلول واقعية للأزمات القائمة والصراعات المثارة، وتفعيل عمل مبعوثي الأمين العام للجامعة في بؤر الصراعات.

- **تراجع الاستقطاب الإقليمي:** شهدت السياسة الخارجية لعدد من دول الإقليم، خلال عام 2022، استدارة ملحوظة نحو تعزيز التقارب مع دول كانت ولا تزال تمثل خصومًا لها، فوق جغرافيا متحركة، على نحو ما عبرت عنه مؤشرات مختلفة، منها اتصالات وزيارات ومحادثات بين وفود رسمية، معلنة وغير معلنة، في توقيتات متزامنة، وتشكيل لجان للمتابعة، للنقاش بشأن القضايا العالقة أو المسائل الخلافية في العلاقات الثنائية أو التحديات الضاغطة على الأمن الوطني والأمن الإقليمي، بل تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية، وتجاوز "المقاربات الصفرية".

ويمكن القول إن هناك عوامل مفسرة لتزايد التوجه نحو التهدئة وخفض التصعيد بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، منها: التأثيرات المتصاعدة للصراعات الداخلية العربية. فالصراعات في ليبيا واليمن ليست بين أطراف محلية، مما قد يفسر أن تهدئتها أو تسويتها مرهون في المقام الأول بتوافقات إقليمية، ولا سيما أن أي طرف لم يستطع حسم الصراع لصالحه على مدى السنوات الماضية. بناء عليه، لا يتوقع تهدئة الصراع اليمني إلا عبر توافق سعودي-إيراني، كما لا يمكن تهدئة الصراع الليبي إلا بتوافق مصري-تركي، وكذلك تجاوز مرحلة الاستقطابات الحادة بين المحاور الإقليمية التي أسهمت في المزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وقد تبين أن هنالك جمودًا أصاب تلك المحاور، في ظل عدم تحقيقها أيًا من مصالح أطرافها، علاوة على محاولة حل القضايا العالقة بين الأطراف العربية والقوى الشرق أوسطية.

إن المعطيات القائمة تعزز خيار التهدئة في عام 2023 بين الأطراف التي كانت لفترة "متنازعة" أو "متخاصمة"، لكنها لا تقود بالضرورة إلى مصالحة كاملة؛ حيث إن فجوة الثقة لا تزال قائمة بين بعض تلك الأطراف، مما يتطلب إجراءات محددة للتحول من انهيار الثقة إلى استعادتها وبنائها، وصولاً إلى تمتينها. فضلاً عن تعدد القضايا الخلافية التي قد تشهد توافقًا في بعضها وخلافًا في بعضها الآخر، مما يؤثر أيضًا في مسار المصالحة، وهو ما يفسر تعبير "المرحلة الاستكشافية" الذي يستخدم لتوصيف المحادثات بين بعض الأطراف الإقليمية، كمصر وتركيا. علاوة على تعدد الأطراف المؤثرة في صنع القرار داخل عدد من دول الإقليم، مما يؤدي إلى تباينات في الرؤى تؤدي إلى تعثر الجهود التصالحية، وخاصة مع إيران.

- **عدم التوصل إلى اتفاق نووي إيراني:** تعد القضايا المرتبطة بإيران، سواء برنامجها النووي وصواريخها الباليستية وعلاقتها بوكلائها في الشرق الأوسط مثل حزب الله في لبنان وجماعة الحوثيين في اليمن والمليشيات الشيعية في سوريا والأحزاب والمليشيات النافذة مع الحشد الشعبي في العراق، أحد المحركات الرئيسية للتفاعلات في الشرق الأوسط، خلال عام 2022. في هذا السياق، تثار تساؤلات رئيسية تتعلق بمدى إنجاز إيران للاتفاق النووي مع إدارة بايدن، ومسار الاحتجاجات الداخلية الإيرانية (انتفاضة المرأة)، وماهية شكل الحكومة المقبلة في العراق، والوزن النسبي للقوى الداخلية المدعومة من طهران، وهل هناك إجراء للانتخابات النيابية في لبنان واختيار رئيس جديد خلافًا لميشيل عون التي تنتهي فترته الرئاسية في 31 أكتوبر 2022.

- **الأثر الانتشاري لأزمة أوكرانيا:** يظل أحد الاتجاهات الرئيسية الحاكمة لتفاعلات عام 2022 هو نفاذية تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على المنطقة العربية، مثلما تركت انعكاسات على أقاليم جغرافية مختلفة في العالم، خاصة في الطاقة والغذاء؛ إذ تجري الحرب بين أكبر مصدرين للحبوب والغاز، وهو ما أنتج تأثيرات حادة على معظم اقتصاديات دول العالم.

وبرغم أن تلك الأزمة ولدت فرصة لدول الخليج الغنية بالنفط لعدم رفع الإنتاج والاستفادة من ارتفاع الأسعار؛ فإن دولاً عربية أخرى تواجه تحديًا اقتصاديًا ضاغطًا، وقد عبر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في كلمته في 21 سبتمبر 2022، أمام الاجتماع المغلق لرؤساء الدول والحكومات حول تغير المناخ، قائلاً: "إن دول العالم تواجه أزمتي غاز وطاقة غير مسبوقتين".

حدود فاعلية استراتيجية واشنطن إزاء الحرب الأوكرانية

أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في رد الفعل الغربي على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا منذ فبراير الماضي، وذلك عبر اعتمادها على استراتيجية متعددة الأبعاد تتضمن ملمحين رئيسيين: الأول، تعزيز دور حلف "الناتو"، والثاني، جعل واشنطن طرفًا رئيسيًا في الحرب لكن دون انخراط مباشر على الأرض. وعزز ذلك قدرة أوكرانيا على مواجهة العملية العسكرية الروسية، بل ودعم عملياتها العسكرية التي استطاعت من خلالها الدفاع عن أراضيها واستعادتها. وفي خضم ذلك تُثار التساؤلات بشأن مدى فاعلية الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الحرب الجارية.

مها علام

باحث بوحدة الدراسات الأمريكية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استراتيجية متعددة الأبعاد

مع بداية التصعيد الروسي في أوكرانيا، أعلنت واشنطن رفضها التام لما يسمى بـ"الخطوط الحمراء الروسية"، وفي أعقاب اندلاع الحرب تبنت استراتيجية متعددة الأبعاد بهدف معاقبة وعزل روسيا على الساحة الدولية، وذلك كالآتي:

- **البعد السياسي:** سعت واشنطن قبل الحرب الأوكرانية إلى تنسيق المواقف مع الحلفاء الأوروبيين لبناء جبهة أطلسية موحدة، كمقدمة لتدشين موقف عالمي موحد ضد موسكو ومناهض للحرب. مع اندلاع الحرب، استمرت واشنطن في مسار التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين، كما اتجهت إلى التنسيق مع الحلفاء الآسيويين وعلى رأسهم اليابان وكوريا الجنوبية، وكذا الحلفاء في الشرق الأوسط، وعلى رأسهم دول الخليج. وبموازاة ذلك، ركزت واشنطن على إدانة موسكو داخل أروقة الكيانات الأممية؛ كمجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان.

- **البعد العسكري:** قبل اندلاع الحرب بأيام عززت واشنطن التعاون الاستخباراتي مع أوكرانيا، وكشفت عن معلومات تتعلق برغبة روسيا في شن الحرب، وكذا عن تحركاتها المتوقعة وإدارتها للمعركة. مثل هذا التعاون استمر بكثافة بعد اندلاع الحرب وتمدد ليشمل حلفاء الأطلسي الآخرين. في السياق ذاته، اتجهت واشنطن إلى التوسع في تواجدها في أوروبا، إذ قال "جون كيربي"، المتحدثين المرشحين باسم "البنتاجون"، إن واشنطن "قررت إرسال ألف جندي أمريكي من ألمانيا إلى رومانيا، كما سيتوجه نحو ألفي جندي من قاعدة "فورت براج" بولاية نورث كارولينا إلى ألمانيا ورومانيا وبولندا". كما أوضح أن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها "الناتو" بتوظيف قوات الجهوزية العالية في إطار عمليات الردع والدفاع. مضيفًا أن واشنطن قد وضعت ما يقرب من 12 ألفًا من أفراد الخدمة في حالة استعداد للقيام ببعض المهام التي قد تُطلب منهم سواء من "البنتاجون" أو "الناتو"، مع التأكيد على عدم إرسال أي قوات للمشاركة في الحرب على الأراضي الأوكرانية، لكونها ليست عضوًا في الحلف.

من ناحية أخرى، دعمت واشنطن بقوة سياسة "الباب المفتوح" الخاصة بـ"الناتو"، سواء في تعليقها عن حق أوكرانيا في إبداء رغبتها للانضمام، أو تشجيع فنلندا والسويد على كسر حيادهما ودخولهما "الناتو". كما توسعت واشنطن في حجم المساعدات العسكرية لكييف، والتي وصلت إلى ما يقرب من 15.1 مليار دولار منذ بداية الحرب، وقد شملت منظومات عسكرية متطورة.

- **البعد الاقتصادي:** فرضت واشنطن حزمًا متتالية من العقوبات الاقتصادية التي استهدفت الرئيس "بوتين" وكافة الشخصيات القريبة منه وأسرهم؛ كما استهدفت مؤسسات كقطاع المصارف في روسيا، وجمدت أصول البنوك الروسية الخارجية. علاوة على ذلك، أعلنت واشنطن حظر دخول الطاقة الروسية للولايات المتحدة، كما تعاونت مع الاتحاد الأوروبي، في مارس الماضي لتشكيل "فريق عمل" بهدف الحد من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية، وهو ما يعني أنه بالتوازي مع حملة العقوبات، تحركت واشنطن لمعالجة الأزمات العالمية التي نتجت عن العقوبات كأزمتي الطاقة والغذاء. وكشفت صحيفة "بوليتيكو"، في 4 مايو الماضي، عن جهود يقوم بها مسئولو البيت الأبيض ووزارة الخارجية جنبًا إلى جنب مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي لمواجهة العجز في الغذاء.

- **البعد الإعلامي:** شنت واشنطن منذ اندلاع الحرب حربًا إعلامية موازية ضد موسكو، بدأت بحظر موقع "يوتيوب" قنوات وسائل الإعلام الروسية التي تمولها الدولة على مستوى العالم. ثم اتجهت الحكومة الأمريكية لحظر بث القنوات الروسية "القناة الأولى" وقناتي "روسيا 1" و"إن تي في". من جانب آخر، عمدت واشنطن إلى تكرار رسائل إعلامية بعينها مفادها أن الحرب الروسية "حرب اختيار War of Choice"، وأيضًا الحديث المتكرر عن الحالة الصحية للرئيس "بوتين"، والانقسامات الداخلية في روسيا، ناهيك عن توسيع نطاق الخسائر التي لحقت بالقوات الروسية.

- **البعد الإنساني:** في 24 فبراير الماضي، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن تفعيل فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث (DART) لقيادة الاستجابة الإنسانية للحكومة الأمريكية في أوكرانيا. وفي سبيل ذلك، قامت الوكالة بتنشيط فريق إدارة الاستجابة (RMT) بواشنطن العاصمة. وتجاوزت قيمة المساعدات الإنسانية الأمريكية لأوكرانيا المليار ونصف المليار.

حدود الفاعلية

تعكس الاستراتيجية الأمريكية متعددة الأبعاد التعاطي الكثيف لواشنطن مع الحرب، وهو ما يتطلب ضرورة النظر في حجم المكاسب والإخفاقات المرتبطة بهذه الاستراتيجية وذلك كالآتي:

- **مكاسب متعددة:** يبدو أن الإدارة الأمريكية استغلت الحرب الجارية لتعزيز حالة التوافق الداخلي حول قضية مشتركة، بالإضافة إلى تعزيز فرص المنتجات الأمريكية، كالطاقة والقمح والذرة، وتعزيز صناعة السلاح ودعم المجمع العسكري - الصناعي الأمريكي، حيث بدت الساحة الأوكرانية فرصة لاختبار واستعراض منظومات الأسلحة الأمريكية. واتصالاً بذلك، ساهمت المساعدات العسكرية الأمريكية في تعزيز قدرة كييف على تعويض خسائر وشن عمليات عسكرية مضادة من أجل استرداد أرضها، وهو الأمر الذي استطاع أن ينال من صورة ومكانة روسيا كقوة عسكرية ظن البعض أنها يمكن أن تحسم الحرب سريعًا. من ناحية أخرى، حملت الحرب فرصًا كبيرة لإعادة تبني أجندة موحدة للعلاقات عبر الأطلسي انطلاقًا من الدعم الذي قدمته واشنطن لحلفائها الأوروبيين، وتعزيز تواجد قواتها هناك. علاوة على ذلك، فقد وفرت الحرب لواشنطن فرصة لإعادة تأكيد قيادتها للعالم، وتعزيز دورها في توجيه قواعد اللعبة السياسية على الساحة الدولية. ناهيك عن اعتبار ما يجري من عقاب ضد روسيا درسًا للصين، مفاده أن واشنطن تملك "المنح والمنع"، الأمر الذي قد يدفع بكين إلى التريث قبل الاتجاه إلى تحدي واشنطن في أزمة تايوان، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية قاسية.
- **إخفاقات أساسية:** لم تُثْنِ التهديدات الأمريكية موسكو عن شن الحرب، كما لم تَحُلْ دون سيطرتها على جزء من الأراضي الأوكرانية،

المصدر: معهد كيل للاقتصاد العالمي BBC

ناهيك عن استمرار الحرب حتى الآن دون نية واضحة على انسحاب روسي وشيك، إضافةً إلى بروز بوادر تصدع أوروبي بشأن استمرار العقوبات، ونطاقها، والتعامل مع ملف الطاقة، وأزمة الغذاء، وكذا الاستمرار في المساعدات المقدمة لأوكرانيا، ناهيك عن استقبال والتعامل مع اللاجئين. كذلك برزت حالة من الامتعاض بين الدول بسبب التداعيات السلبية واسعة النظام للعقوبات على الساحة العالمية. كما ارتبطت الحرب والتداعيات الناجمة عنها أيضًا بالحديث عن بلورة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، تصبح موسكو وبكين نواته الأساسية، مما يعني تراجع صورة واشنطن كقائد للنظام الدولي، وهو الأمر الذي تظهر انعكاساته في اتجاه بعض الدول للاعتماد على العملات الوطنية في تبادلاتها الخارجية كبديل عن الدولار، بجانب فرض مزيدٍ من الضغوط على الاقتصاد الأمريكي الذي يسعى للتعافي في أعقاب الموجات المتعددة من جائحة كوفيد- 19.

ختامًا، من الصعب الجزم بالنجاح أو الفشل الكامل لاستراتيجية الولايات المتحدة في التعامل مع الحرب الروسية-الأوكرانية نظرًا لتأثيرها المزدوج الذي حمل مكاسب وإخفاقات في الوقت ذاته، وكذلك استمرار الحرب منذ فبراير الماضي دون أفق واضح لنهاية وشيكة. وعليه، تظل سيناريوهات الحرب مفتوحة وتصل في أسوئها إلى الحديث عن حرب نووية تطال تأثيراتها الجميع.

استراتيجية روسيا بين الاستباق والمرونة في حرب أوكرانيا

بعد أكثر من ستة أشهر على اندلاع الحرب، استعادت القوات الأوكرانية بعض الأراضي في منطقة خاركيف التي كانت قد سيطرت عليها روسيا مع انطلاق العمليات العسكرية في فبراير الماضي، وفي الوقت نفسه استمرت في الهجوم لتحرير المناطق في إقليم دونباس شرقًا وخيرسون جنوبي البلاد، الأمر الذي دفع القوات الروسية إلى إعلان التعبئة الجزئية، والتلويح بأسلحة الدمار الشامل، وهو ما أثار تساؤلات بشأن الاستراتيجية التي اتبعتها روسيا تجاه أوكرانيا ومدى فاعليتها.

آية عبد العزيز

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبعاد الاستراتيجية

جمعت روسيا في حربها على أوكرانيا بين عدة استراتيجيات اتسمت بالاستباقية والمرونة والتكيف، حيث رهنت حجم ونطاق أهدافها وخطط الدفاع الخاصة بها وفقًا للتطورات التي حققتها قواتها على جبهة القتال وذلك كالآتي:

- **البعد العسكري:** تجلى البعد الاستباقي الروسي في الحشود العسكرية التي تمركزت على الحدود الأوكرانية، وتكثيف المناورات العسكرية قبل الإعلان عن الحرب. ثم المواجهة المُتدرجة التي اعتمدت على استراتيجية "الحرب الخاطفة" قصيرة المدى لتحقيق أهداف مُحددة في أول شهر من الحرب، حيث كانت الأهداف الروسية مقصورة على تحرير إقليم "دونباس"، ونزع سلاح أوكرانيا، ومحاربة النازيين. ومع استمرار التقدم الروسي ببطء اتجه إلى اتّباع استراتيجية الضرب في العمق الأوكراني محاولاً إسقاط مدن كبرى كالعاصمة كييف، لكنها لم تحقق ذلك وتم الانسحاب من الشمال، وعودة التركيز على الشرق والجنوب كأولوية لعملياتها العسكرية.

بعد مضيّ أكثر من ستة أشهر على الحرب، أعلنت روسيا أن هدفها سيقتصر على تحرير إقليم "دونباس"، مركزة على سياسة "الأرض المحروقة"، والتلويح المستمر بالسلاح النووي نتيجة المقاومة الأوكرانية القائمة على الدعم الغربي، الذي أعاق التقدم الروسي، وهو ما دفع الرئيس الروسي إلى إعلان التعبئة الجزئية لقواته المسلحة.

كان حلف الناتو قد رد على التدخل الروسي في أوكرانيا عبر الإعلان عن مفهوم استراتيجي في قمة لأعضائه في مدريد في يونيو الماضي، حيث اعتبر "روسيا تُمثل أكبر وأهم تهديد مباشر". في المقابل، أقرت روسيا عقيدة عسكرية بحرية جديدة حددت فيها أن التهديد الرئيسي لروسيا هو "السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة للهيمنة على محيطات العالم، وتحرك الناتو بالقرب من الحدود الروسية".

- **البعد السياسي:** تبنت روسيا خطابًا قوميًا أمنيًا قبل الحرب تجلى في مقال نشره الرئيس "فلاديمير بوتين" في يوليو 2021، حيث تناول فيه العلاقات التاريخية بين روسيا وأوكرانيا، وأنهم "شعب واحد". فضلاً عن مطالبته القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وحلف "الناتو"، بالتراجع عن سياسة التوسع شرقًا، وسحب الأسلحة الأمريكية من دول أوروبا الشرقية، واحترام التعهدات التي تم التوافق عليها منذ التسعينيات، وضمان عدم انضمام أوكرانيا إلى "الناتو، وهو ما رفضته القوى الغربية.

اعتبر بوتين هذا الرفض الغربي عدم احترام للمخاوف الأمنية الروسية، كما روج خلال خطابه لمعاناة سكان إقليم "دونباس" منذ ثماني سنوات، نتيجة لسياسات الحكومة الأوكرانية. بجانب الاعتراف باستقلال المناطق الانفصالية. ومع بدء الحرب وجه خطابًا برر فيه العملية العسكرية الروسية بأنها دفاع عن النفس من التهديدات.

وسعت روسيا إلى كسب تعاطف الداخل الأوكراني ودول العالم -خاصة الأفريقية والعربية- عبر الترويج بأن سياساتها تجاه أوكرانيا تندرج في سياق "التعامل بالمثل" وأنها خطوة استباقية. تزامن ذلك مع استمرار الحرب دون حسم، مما ساهم في تفاقم أزمة الغذاء العالمي والطاقة. هذا بجانب تقوية موسكو شراكتها مع دول أخذت مواقف محايدة من الحرب مثل الصين والهند للحد من العزلة الدولية التي تسعى الدول الغربية إلى فرضها عليها، كما اتبعت روسيا "سياسة الضم" للأراضي الأوكرانية بعد أن أعلنت الجمهوريتان الانفصاليتان في إقليم "دونباس" وبعض المناطق التي تم السيطرة عليها مثل "خيرسون" عن إجراء استفتاء على غرار ما حدث في شبه جزيرة القرم في 2014.

- **البعد الاقتصادي:** انتهجت روسيا سياسة اقتصادية استباقية تمهيدية لمجابهة العقوبات الغربية التي توقعت أن يتم فرضها عليها؛ تمثلت في تخزين الذهب خلال السنوات التي سبقت الحرب، فضلاً عن ربط عملتها الوطنية "الروبل" بالذهب للحفاظ على قيمته من الانهيار، كما فرضت عقوبات اقتصادية على الدول الغربية التي صنفتهم بأنهم "دول غير صديقة"، مع البحث عن نظام مالي بديل لنظام "سويفت" الذي حظر العديد من المؤسسات المالية الروسية.

وفي مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية، لوحت روسيا بسلاح الطاقة عبر تخفيض إمدادات الطاقة إلى أوروبا بشكل تدريجي، فضلاً عن إصرارها على أن يتم استخدام "الروبل" في عمليات الدفع، الأمر الذي رفضته بعض الدول الأوربية. في المقابل، قامت روسيا بوقف إمدادات الغاز إليهم. على صعيد آخر، وظفت روسيا مصادر الطاقة لتأمين اقتصادها عبر الاعتماد على أرباح عمليات البيع للدول الآسيوية وفي مقدمتهم الصين والهند، فضلاً عن توظيفها الغاز الطبيعي كسلاح جيوستراتيجي تجاه الدول الغربية ردًا على

العقوبات المُتزايدة، بالإضافة إلى إبرام اتفاق لإعادة تصدير الحبوب مع تركيا برعاية أممية.

- **البعد الإنساني:** حاولت روسيا إضفاء الطابع الإنساني على الحرب من خلال اعتبارها عملية خاصة وليست حربًا شاملة، علاوة على استخدامها للأسلحة عالية الدقة في استهداف البنية التحتية العسكرية لأوكرانيا لضمان حماية المدنيين، فضلاً عن تبريرها بطء التقدم في الحرب بأنها تحاول تجنب استهداف المناطق السكنية، علاوة على تفاوضها مع أوكرانيا لإنشاء ممرات آمنة للمدنيين الذين تعرضوا للحصار في بعض المدن.

ومع استمرار الحرب وتنامي الانتقادات الموجّهة لروسيا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الأوكرانية، أعلنت عن توجهات خارجية قائمة على "السياسة الإنسانية" التي تستهدف تعزيز التعاون مع دول الاتحاد السوفيتي سابقًا، والجمهوريات التي انفصلت عن جورجيا وأوكرانيا، ودول البلطيق، كما تركز على أن **المصالح الوطنية لروسيا في المجال الإنساني في الخارج هي:** "حماية القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية، تعريف المجتمع العالمي بالتراث التاريخي والثقافي للشعب متعدد الجنسيات في روسيا الاتحادية وإنجازاته، الإثراء المتبادل لثقافات شعوب روسيا الاتحادية والدول الأجنبية، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول إلى التراث الثقافي الروسي والعالمي، تطوير التعاون الإنساني الدولي على أساس عادل ومتبادل ومنفتح وغير تمييزي".

- **البعد الإعلامي:** تعاملت روسيا مع وسائل الإعلام الحكومية على أنها إحدى الآليات المُكملة التي تم توظيفها في حربها على أوكرانيا عبر الترويج لرواية الكرملين وأهدافه، وهو ما عرّضها للحظر من قبل بعض الدول الأوروبية، والمواقع مثل "يوتيوب". وسعت موسكو أيضًا إلى السيطرة على محتوى قنواتها الإعلامية عبر عدم الإعلان عن حجم خسائر القوات الروسية، مقابل الحديث عن خسائر أوكرانيا. ومع استمرار الحرب لأكثر من ستة أشهر دون حسم واضح من قبل القوات الروسية، بدأت القنوات الموالية لموسكو تبرر هذا التأخير بأنه نتيجة الدعم الغربي لأوكرانيا.

تقييم السيطرة الميدانية في الحرب الروسية – الأوكرانية حتى 27 سبتمبر 2022

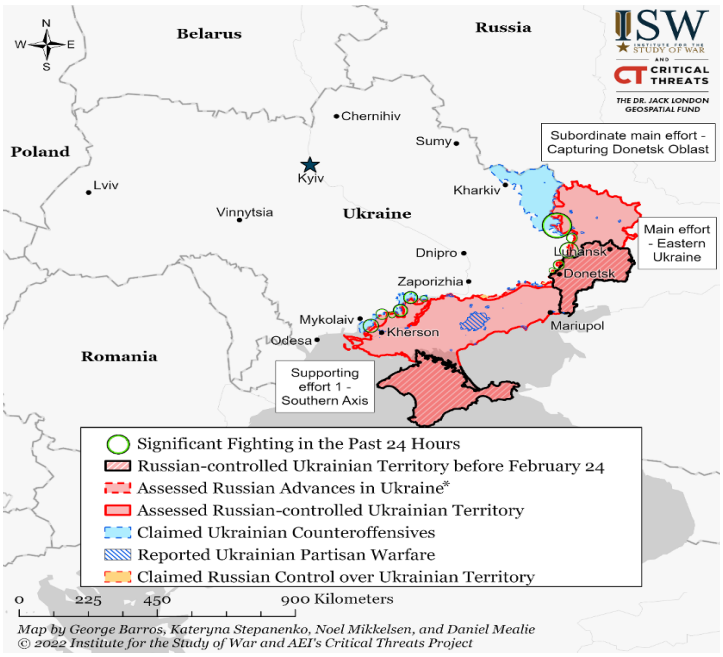

المصدر: معهد دراسة الحرب، تحديثات الصراع في أوكرانيا،

ملاحظات أساسية

- جاءت الحرب الروسية-الأوكرانية بعد قرابة ثماني سنوات من الخلاف بين روسيا وأوكرانيا المدعومة من القوى الغربية، الأمر الذي عزّز من تنامي التصعيد العسكري بينهم؛ حيث اعتبرت روسيا أن محاولة أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو بمثابة تهديد للأمن والمصالح الروسية.

- كَشَفَ التقدم الأوكراني بعد ستة أشهر من الحرب عن المزيد من الخسائر التي تعرضت لها روسيا، وبرهن على أن الحرب من الصعب حسمها، بل دلل على احتماليّة تصاعد الحرب إثر التعبئة الروسية الجزئية، واحتمال استخدام روسيا أسلحة الدمار الشامل.

- من المُتوقّع أن تستمر روسيا في حربها لهزيمة أوكرانيا بأي ثمن تجنبًا للضغوط الداخلية التي تتزايد من قبل القوميين الروس الداعمين للحرب الذين انتقدوا من قبل عدم لجوء روسيا إلى التعبئة العامة لمواجهة القوات الأوكرانية. في المقابل، هناك تيار داخلي غير مؤيد للحرب لكون روسيا الآن تواجه قوات الدول الغربية وحلف "الناتو" نتيجة قرارها خوض الحرب.

- ستستمر روسيا في الاعتماد على الطاقة للتصدي للأزمات الاقتصادية التي ستشهدها نتيجة العقوبات المفروضة عليها، فضلاً عن استخدامه كسلاح للعقوبات المضادة على الدول "غير الصديقة". وفي هذا السياق، ستواصل تعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية لتوريد الغاز، وفي مقدمتهم الصين والهند.

كيف تطورت السياسة الصينية تجاه الحرب الأوكرانية؟

تميّزت العلاقات الروسية-الصينية قبل الأزمة الأوكرانية بتنامٍ ملحوظ، حيث زاد مستوى التنسيق الاستراتيجي بينهما في العديد من القضايا، مما أثار قلق قوى إقليمية ودولية ترى في تلك العلاقات خطرًا يُهدد نفوذها. وتتفق موسكو وبكين حول إنهاء الأحادية القطبية في النظام الدولي التي صبغت العالم منذ نهاية الحرب الباردة، مع السعي إلى بناء نظام عالمي مُتعدد الأقطاب. وبرغم هذا التوافق فلم تَنْحَزْ الصين لأيٍّ من طرفي الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ سعت إلى سياسة وسطية مراعاة لتحالفات ومصالح بكين.

أحمدالسيد

باحث بوحدة الدراسات الأسيوية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبعاد الموقف

اتسم الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية بالحذر، إذ ابتعدت عن وصف تصرفات روسيا ضد أوكرانيا بالغزو وإنما اعتبرتها إجراءات أمنية لردع الخصم، كما لم تُلقِ باللوم على موسكو، بل سلطت الضوء على "الخلفية التاريخية المعقدة" للأزمة، ودعت الجميع لضبط النفس، وطالبت بحل سياسي من خلال المفاوضات الدبلوماسية وبالاستناد إلى مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة. **وقد عكس هذا الموقف عدة دلالات أساسية من وجهة نظر بكين:**

- **مشروعية مخاوف روسيا:** برغم محاولات الصين الحذر واتخاذ موقف وسطي إزاء الحرب الروسية الأوكرانية، فإن موقفها بدا أميل لدعم موسكو حين اعتبرت أن المخاوف الأمنية الروسية مشروعة، كما عبرت عن رفضها لعقلية الحرب الباردة التي تتبعها واشنطن وموسكو، معتبرة أنها لن تؤدي لأية مكاسب، وحثت جميع الأطراف على تهدئة التوترات وإنهاء الحرب، وبدء الحوار والتفاوض.

- **رفض العقوبات الغربية:** امتنعت "بكين" عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 2022 الذي طالب روسيا بالتوقف عن استخدام القوة ضد أوكرانيا بأغلبية 141 صوتًا من أصل 193. وبررت هذا الموقف بأن مشروع القرار لم يخضع لمشاورات كاملة بين جميع الأعضاء، كما أنه لم يأخذ في الاعتبار تاريخ وتعقيدات الأزمة، ولم يُسلط الضوء أيضًا على أهمية مبدأ "الأمن غير القابل للتجزئة" أو الحاجة لتسوية سلمية وبذل الجهود الدبلوماسية، كما صوتت بكين ضد عقد اجتماع عام اقترحته الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا في مجلس الأمن الدولي.

ودلل الموقف الصيني الرافض للعقوبات الغربية المفروضة على روسيا على خشية بكين من مواجهة المصير ذاته إذا ما توجهت لضم تايوان، كما أنها لا تعتقد أن العقوبات هي أفضل وسيلة لحل المشكلات، مما يفرض ضرورة إعادة النظر في آليات النزاع، إضافة إلى أن الصين اعتادت التعامل مع الدول المصدرة للطاقة، التي تُفرض عليها عقوبات غربية، لشراء النفط والغاز بتكلفة منخفضة، مثلما حدث مع إيران وفنزويلا.

- **إلقاء المسئولية على الغرب:** أكدت الصين أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة يتحمل مسئولية تداعيات أزمة أوكرانيا. إذ انتقدت بكين بشدة استخدام العقوبات ضد موسكو وتزويد أوكرانيا بالسلاح، ووصفته بأنه سكب للزيت على النار. كما رأت أن العقوبات الغربية فاقمت أزمة الغذاء العالمي، وزادت الصعوبات المالية في البلدان النامية، وتسببت في مزيدٍ من المصاعب على المواطنين في وقت يكافح فيه العالم للتعافي من وباء (كوفيد-19).

تعديل براجماتي

- مع طول أمد الحرب الروسية-الأوكرانية وتزايد تداعياتها على الاقتصاد العالمي، أدركت الصين وجوب تعديل موقفها من دعم روسيا إلى اتخاذ موقف حيادي وصفته بـ"المسئول"، النابع من دورها في الأمم المتحدة، وعضوية مجلس الأمن. ويبدو أنّ الصين أيقنت أن دعم التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا غير متناسب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314/1974 الذي يوصّف العدوان بأنّه "استعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة".

- ونتيجة للتطورات الميدانية في الحرب، حيث لم تستطع روسيا حسمها في ظل المقاومة الأوكرانية؛ أكّدت الصين دعوتها إلى احترام سيادة أوكرانيا، وسلامة أراضيها وشعبها، رغم تصريحاتها عن خصوصية القضية الأوكرانية وتعقيدها، حيث تخدم هذه التصريحات حسابات الصين الاستراتيجية للحفاظ على علاقة مستقبلية جيدة مع أوكرانيا من جهة، وعلى موقف متفهم للدوافع الروسية من جهة أخرى. وقد سلّحت الصين موقفها بمعارضة أي عمل "يشعل الحرب" أو يغذيها من خلال تسليح أوكرانيا، وهو ما عادت الصين وأوضحته في سياق اتهام المتحدثين المرشحين باسم الخارجية الصينية "هوا تشون ينغ" الولايات المتحدة بإرسال أكثر من ألف طن من الأسلحة والذخائر، لا تقل قيمتها عن 1.5 مليار دولار.

مسارات مُحتملة

في شهر سبتمبر الماضي، استعادت القوات الأوكرانية سيطرتها على بعض الأراضي التي خضعت للجيش الروسي في بداية العملية العسكرية نهاية فبراير الماضي، الأمر الذي أثار مخاوف "بكين" بشأن الحرب الروسية، وهو ما تجلى في البيان الرسمي للحكومة الصينية على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون

التي انعقدت في "سمرقند" خلال يومي 15 و16 سبتمبر الجاري، حيث لم يُشر فيها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى أوكرانيا، مما يؤكد أن الصين ليست لديها نية لزيادة دعمها لروسيا.

ويرى البعض أن استمرار دعم الصين لروسيا قد أضر بشدة بالعلاقات الصينية-الأوروبية، وكذلك العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى، التي يعارض معظمها التدخل الروسي في أوكرانيا. في هذا السياق، أعلن الرئيس "بوتين" أنه يسعى لمعالجة مخاوف بكين بشأن الأزمة الروسية-الأوكرانية، وذلك في أول لقاء له مع الزعيم الصيني منذ بدء الحرب. كما أعرب "بوتين" عن تقديره لما أسماه موقف "بكين المتوازن"، فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، منتقدًا الولايات المتحدة الأمريكية لما وصفه بالاستفزازات في تايوان، مضيفًا أن بلاده ستلتزم بسياسة الصين الواحدة، والتي تؤكد أن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين.

في سياق آخر، وقعت الصين اتفاقية جديدة للسكك الحديدية مع قيرغيزستان وأوزبكستان، وهي خطة طموحة لربط دول آسيا الوسطى بالصين، وترى بكين في المسار الجديد بديلاً لاعتمادها الحالي على طريق يمر عبر روسيا وكازاخستان للعبور البري إلى أوروبا، وأصبح ذلك المسار أكثر أهمية في ضوء تفاقم الأزمة الروسية-الأوكرانية، الأمر الذي يسمح لبكين بتنويع حلفائها في منطقة آسيا الوسطى.

ختامًا، إن الاستراتيجية الصينية قد تحاول في الأشهر المقبلة السير على السياسات ذاتها التي اتبعتها منذ بداية الأزمة الأوكرانية مع بعض التعديلات البسيطة التي تفرضها معطيات الوضع الميداني الراهن، وستفضل الصين البروز بمظهر سلمي في إطار ممارسة دورها كفاعل دولي، حيث الرغبة في تحقيق السلام والخير المشترك للجميع عبر تطبيق نهج "التنمية المشتركة"، مع توخي الحذر في تعاملاتها مع موسكو لتجنب الوقوع في شَرَكِ أي عقوبات مُحتملة. فالصين وبرغم كونها قوة اقتصادية عالمية، فإنها تميل إلى اتخاذ مواقف أكثر أمنًا وأقل إثارة للجدل في العالم، باستثناء ما يتعلق بأزمات تايوان وإقليمي التبت وشينجيانج وحقوق الإنسان، ومطالبها الإقليمية البحرية ببحر الصين الجنوبي.

بحر الصين الجنوبي

تحديات الاستجابة الجماعية الأوروبية للحرب الأوكرانية

تشكل الحرب الروسية - الأوكرانية التهديد الأكبر لأمن القارة الأوروبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى الاستجابة لهذا التهديد عبر مسارين: الأول، إعادة بلورة المنظومة الأمنية الأوروبية عبر إدخال متغير التهديد الروسي الوجودي، وما يستتبعه ذلك من تغير في سياسات داخلية وخارجية. أما المسار الثاني، فهو دعم أوكرانيا في حربها بغية الحفاظ على مبدأ السيادة الخاصة بكل دولة في أوروبا. إلا أنّ المسارين ليسا موضعًا للإجماع الأوروبي بسبب عوامل اقتصادية ضاغطة تنامت مع استمرار الحرب منذ فبراير الماضي وتباين تأثيراتها السياسية على دول أوروبا.

الشيماء عرفات

باحث بوحدة الدراسات الأوروبية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اتجاهات الاستجابة

تنطوي الاستجابة الأوروبية للحرب الروسية في أوكرانيا على مستويين أساسيين: الأول، تعزيز أمن الاتحاد الأوروبي. والثاني، دعم أوكرانيا في مواجهة روسيا. ويُمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

- **تعزيز أمن الاتحاد الأوروبي:** أصدر الاتحاد الأوروبي بعد نشوب الحرب الروسية في أوكرانيا وثيقتين مهمتين في مارس الماضي؛ الأولى: "إعلان فرساي" الذي أكد على ضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي لدعم القدرات الدفاعية الأوروبية، وتنويع مصادر الطاقة للحد من الاعتماد على روسيا؛ إلا أن الحرب لم تمنع الاستثمار الأوروبي في مصادر الأمن الأخرى، كالأمن السيبراني، والاقتصادي. أما الوثيقة الثانية، فهي "التوجه الاستراتيجي" التي تم التأكيد فيها على استكمال إنشاء "قدرة الاتحاد الأوروبي للانتشار السريع" المؤلفة من 5000 جندي قادرة على التدخل السريع للتعامل مع أي أزمة أمنية.

على أساس ذلك، أعلنت الدول الأوروبية زيادات تقارب 200 مليار يورو في ميزانياتها الدفاعية خلال الأشهر الثلاثة التي أعقبت التدخل الروسي في أوكرانيا، من أبرزها ألمانيا التي أعلنت عن تحول كبير في سياساتها الدفاعية عبر إنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو للجيش. أضف إلى ذلك، اختارت الدنمارك الانضمام للسياسة الدفاعية الأوروبية، إثر موافقة غالبية الناخبين على ذلك، وذلك في سابقة أمنية أوروبية أفرزتها تداعيات الحرب الأوكرانية.

اقتصاديًا، سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى بلورة موقف موحد للتعاطي مع الاستخدام الروسي لسلاح الطاقة. حيث اتفقت هذ الدول في يوليو الماضي على الخفض الطوعي للطلب على الغاز بنسبة 15% في هذا الشتاء، وتنويع مصادر الطاقة، وذلك في محاولة لتخفيف وطأة احتمالات توقف إمدادات الغاز الروسي لأوروبا، وأثمرت تلك التحركات عن نتائج فعلية.

ففي مقال نُشر في سبتمبر الجاري لـ"جوزيب بوريل"، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية، فقد أكد أن الاتحاد الأوروبي ملأ منشآت تخزين الغاز بأكثر من 80% قبل الموعد المستهدف في الأول من نوفمبر المقبل، وأعلن عن المُضي قدمًا في مقترحات مثل فرض ضريبة غير متوقعة على شركات الطاقة التي حققت أرباحًا زائدة.

- **الدعم الأوروبي لأوكرانيا:** فبشكل مباشر قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات اقتصادية وعسكرية لأوكرانيا، ودعمها معنويًا؛ والذي كان أبرز علاماته الزيارات رفيعة المستوى لقادة الاتحاد لأوكرانيا، ومنحها وضع المرشح لعضوية الاتحاد. وبلغت قيمة المساعدات العسكرية الأوروبية لأوكرانيا نحو 2.5 مليار يورو، وهي تتضمن أسلحة فتاكة في سابقة هي المرة الأولى التي يوافق الاتحاد فيها على توريد نوعية هذه الأسلحة إلى دولة ثالثة. على الجانب الآخر، تمت الموافقة في سبتمبر الماضي على تقديم 5 مليارات يورو، وهي المرحلة الثانية في تنفيذ المساعدة المالية الكلية التي يخطط لها الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا والتي تبلغ 9 مليارات يورو، والتي أقرها المجلس الأوروبي في يونيو الماضي.

أما الدعم الأوروبي غير المباشر، فتمثل في فرض عقوبات على روسيا، بغرض إضعاف قواها الداخلية، وبما يؤثر في الأخير على قدرتها على الاستمرار في الحرب. ووصلت تلك العقوبات إلى نحو سبع حزم منذ بداية الحرب وحتى الآن، حيث تضمنت ماليًا تجميدًا كاملاً للأصول على عدد من البنوك الروسية، وقطع التعامل مع أغلب تلك البنوك عن طريق برنامج "سويفت". أما من الناحية التجارية، فتم منع وصول روسيا لأغلب السلع والخدمات الأوروبية، خاصة المتطورة منها، كأشباه الموصلات. كذلك تم السعي لحظر استيراد الفحم والنفط الروسيين في المدى المنظور، لمنع روسيا من تجديد مواردها المالية.

تحديات أساسية

على الرغم من الاستجابة الأوروبية السريعة لتعزيز أمن الاتحاد ودعم أوكرانيا لمواجهة التهديد الروسي، إلا أن بوادر التصدع في هذا الموقف الأوروبي برزت بسبب طول أمد الحرب، وما استتبعه ذلك من ضرورة استمرار للمواجهة بين أوروبا وروسيا، فضلاً عن خلافات أوروبية – أوروبية سابقة على الحرب ذاتها، ومن مؤشرات ذلك ما يلي:

ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا مع تقلص الإمدادات الروسية

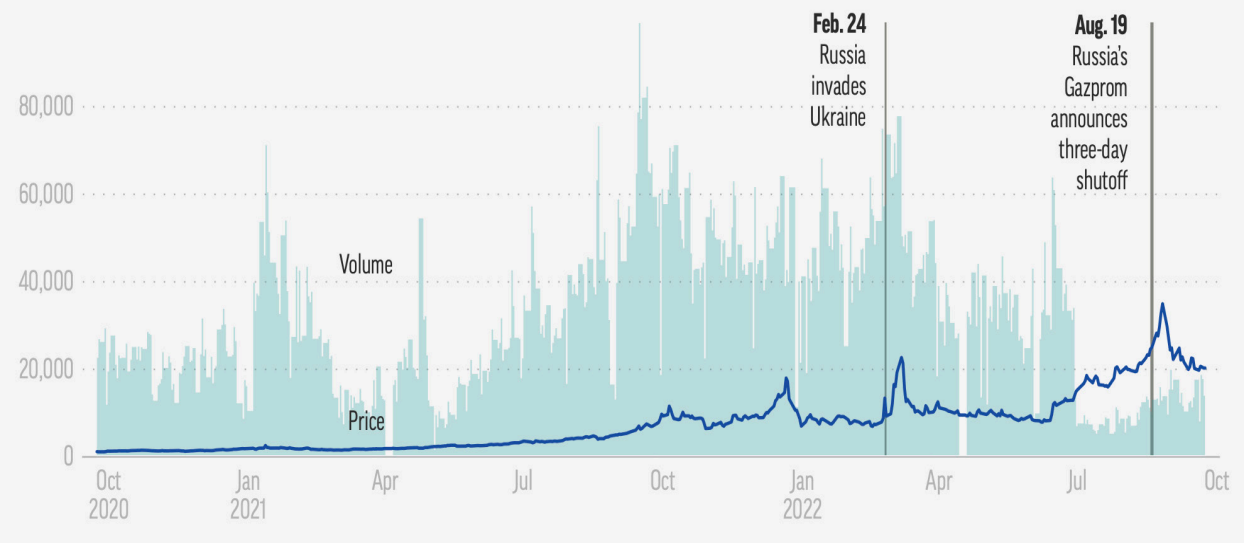

المصدر: أسوشيتد برس، الأنوار، الأفران مطفأة: أوروبا تستعد لأزمة الطاقة في فصل الشتاء، 26 سبتمبر 2022

- تهديد المجر بعرقلة تمرير الحزمة السادسة من العقوبات الأوروبية على موسكو في يونيو الماضي، والتي سعت لخفض واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الروسي بنسبة 90% بحلول نهاية العام الجاري، ما لم يتم استثناؤها، وهو ما انصاعت له الدول الأوروبية.

- أسهمت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا بسبب العقوبات على روسيا في انخفاض وتيرة دعمها لأوكرانيا؛ إذ لاحظ معهد "كيل" الألماني للاقتصاد العالمي (Ifw) الذي يتابع أسبوعيًا المساعدات المقدّمة من الدّول الأوروبية إلى كييف، أنّه لم تتعهد الدّول الرئيسية في القارة، كفرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا، بأي التزام جديد تجاه أوكرانيا في يوليو الماضي مقارنة بشهري إبريل ومايو الماضيين، كما أن المساعدات المالية والعسكرية انخفضت إلى ما دون احتياجات أوكرانيا، بما يهدد قدرة كييف على الصمود أمام روسيا، بل وقدرتها على الاستمرار في الهجوم المضاد واستعادة الأراضي التي سيطرت عليها روسيا.

- تراجع تأييد الرأي العام الأوروبي لاستمرار الدعم لأوكرانيا، وفي الوقت نفسه تصاعد ميل المعارضة السياسية في أوروبا لإنهاء الحرب وإحلال السلام، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الداخلية للدول الأوروبية، ومن علامات ذلك فشل وزراء الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي في تحديد سقف أسعار النفط الروسي خلال اجتماعهم في سبتمبر الماضي.

خلاصة القول، إن الضغوطات الاقتصادية على الدول الأوروبية تعد المتغير الأبرز في تحديد سلوك وتحركات الاتحاد الأوروبي مستقبلاً تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، فكلما ازدادت هذه الضغوط مع طول أمد الحرب تصاعدت الأعباء الداخلية ومخاطر الاضطرابات وتنامي المد الشعبوي في دول أوروبا، ومن ثم فقد يضعف كل ذلك الدعم الأوروبي لأوكرانيا، وهو ما يفرض تحديات أمام الاستجابة الأوروبية الجماعية للتهديد الروسي لدول القارة.

دوافع التحول الهجومي للاستراتيجية العسكرية الأوكرانية

بعد أكثر من ستة أشهر على اندلاع الحرب، انتقلت الاستراتيجية العسكرية الأوكرانية من الدفاع إلى الهجوم على الجيش الروسي في المناطق التي سيطر عليها مع بداية الحرب في فبراير الماضي. وبينما غير هذا الانتقال المعادلات العسكرية في الحرب، حيث استطاع الجيش الأوكراني استعادة مناطق كبيرة في "خاركيف"؛ فقد حمل مخاوف من احتمالية تطوير موسكو طريقةَ تعاملها العسكري، إذ أعلنت التعبئة العسكرية الجزئية، كما هددت باستخدام أسلحة الدمار الشامل. فما هي عوامل تحول الاستراتيجية العسكرية الأوكرانية وتداعياتها المحتملة؟

علي عاطف

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أسباب التحول

ثمة عوامل عديدة أسهمت في التحول الأوكراني من الدفاع إلى الهجوم أمام الجيش الروسي، من أبرزها ما يلي:

- **المساعدات العسكرية الغربية:** قدّمت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مساعداتٍ عسكرية وأمنية استخباراتية واسعة لأوكرانيا منذ اندلاع الحرب مع روسيا. وبلغ حجم هذه المساعدات حتى منتصف سبتمبر الماضي 15.1 مليار دولار أمريكي، حسب إعلان وزارة الدفاع الأمريكية. كما قدّم الاتحاد الأوروبي أيضًا مساعدات عسكرية وإنسانية شبيهة في إطار خطة المفوضية الأوروبية لتقديم 9 مليارات يورو لأوكرانيا كان من بينها حزمة مساعدات إنسانية بقيمة 220 مليون دولار في يونيو الماضي.

وشملت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أوكرانيا أنواع أسلحة متطورة، منها: أنظمة صواريخ "هيرماس" وجافلن، ومدافع "هاوتزر"، وطائرات مسيّرة من دون طيار (درونز)، ومعدات إزالة الألغام، إلى جانب القنابل اليدوية والبنادق. إضافة إلى أن تزويد أوكرانيا بمعلومات استخباراتية وأمنية يمثل إحدى نقاط الارتكاز في شن الأوكرانيين هجماتٍ مضادة للروس. وأسهمت هذه الأسلحة في تطوير الأوكرانيين لاستراتيجيتهم العسكرية من الدفاع إلى الهجوم، إذ أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أن تلك الأسلحة "يتم تحديدها بعناية فائقة".

- **استماتة الأوكرانيين في العمليات العسكرية:** توقع الروس قبل بدء المعارك مع أوكرانيا في فبراير الماضي أن تستغرق العملية العسكرية أسابيع قليلة حتى تسقط العاصمة كييف. لكن سرعان ما اكتشف الروس أن المعارك تزداد حدتها في أوكرانيا في ظل "استماتة" الأوكرانيين في المعارك، ودعمهم بالأسلحة المتقدمة التي لم يكونوا قد تدربوا على بعضها قبل ذلك، وهو ما أحدث مشكلاتٍ لوجستية للجيش الروسي، خاصة خلال الأيام الأولى. وعليه، فإن تزويد الدول الغربية لأوكرانيا بالأسلحة المتطورة في ظل تصميم مواطنيها على الدفاع قد عملا معًا على تغيير المعادلة العسكرية على الأراضي الأوكرانية.

- **الأحوال الجوية في أوكرانيا:** مثّل الطقس شرقي أوكرانيا عاملاً مساعدًا لكييف لوقف التقدم الروسي في بعض الأحيان. فقد تسببت الأمطار الكثيفة وارتفاع درجة الحرارة في شرقي أوكرانيا خلال الأشهر الماضية في عرقلة تحقيق الروس نصرًا سريعًا. إذ أدت هذه الأجواء إلى أن تصبح الأرض طينية في كثيرٍ من المناطق الواقعة شرق أوكرانيا، مما جعل المهمة صعبة أمام الجيش الروسي بعد تعثر تقدم معداته العسكرية هناك. من ناحية أخرى، كانت هذه الأحوال الجوية بمثابة فرصة للأوكرانيين لشن هجمات مضادة تستهدف مواقع الجيش الروسي، خاصة في منطقة دونباس شرقًا.

- **تكتيكات التمويه العسكري:** وظّفت أوكرانيا تكتيكات حربية أربكت روسيا، منها -على سبيل المثال- التمويه العسكري باستعمال آلات ومعدات عسكرية "خشبية" بدلاً من المعدنية لخداع القوات الروسية كي تضرب هذه المواقع، ومن ثم إنهاكها. كما اعتمدت القوات الأوكرانية استراتيجية "زرع الفوضى" عبر استهداف الخطوط الخلفية للمواقع التي يسيطر عليها الجيش الروسي في أوكرانيا بغية إشغالهم واستنفاد قواهم، ومن ثم تسهيل الهجوم على هذه المناطق فيما بعد. وقد استُخْدِمَت هذه الاستراتيجية -على سبيل المثال- في الهجوم ضد مقر الأسطول الروسي في البحر الأسود في شهر أغسطس الماضي.

مسارات محتملة

على الرغم من التقدم الميداني للجيش الأوكراني خلال الأسابيع الماضية، إلا أن استمرار وتيرة ذلك قد يحمل في طياته مخاطر جمّة وتداعيات لا يمكن لأحد أن يتحملها حتى الداعمون لأوكرانيا في حلف الناتو. إذ قد يضطر ذلك موسكو إلى

اتخاذ تدابير أكثر صرامة تجاه القوات العسكرية الأوكرانية، وهو ما برز مع إعلان التعبئة العسكرية الجزئية في روسيا، والتلويح باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ويرجع ذلك إلى أن روسيا لا يمكن لها أن تتحمل خسارة فادحة في حرب أوكرانيا؛ لأن ذلك سيهز سمعتها العسكرية ومكانتها في النظام الدولي. ولعل أبرز ما يوليه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أهمية في الوقت الراهن من وراء العملية العسكرية في أوكرانيا هو "عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلنطي" واقتراب "الناتو" أكثر من حدود بلاده. كما أن مثل هذه الخسارة سوف تتسبب في انكماش النفوذ الروسي ليس فقط في منطقة آسيا أو أوروبا الشرقية، بل في مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط، وهو أمر لا يُتوقع أن يقبله بوتين أو المسئولون العسكريون في موسكو، لذا فإن مسار الأزمة العسكرية في أوكرانيا **قد يسلك إحدى الطرق المحتملة:**

- **هجوم روسي شامل:** استمرار تقدم القوات الأوكرانية ولو بشكل بطيء أمام الروس في ظل دعم غربي بالأسلحة قد يقود -في النهاية- إلى استفزاز روسيا وإقدامها على الهجوم بشكل شامل ضد القوات والأراضي الأوكرانية، فموسكو لم تستخدم حتى الآن وحدات عسكرية متعددة من أفراد الجيش في العملية التي بدأت في أوكرانيا الشتاء الماضي.

- **احتمال اللجوء للسلاح النووي التكتيكي:** ربما تضطر موسكو إذا وجدت أنها ستخرج مهزومة من الحرب إلى استخدام الأسلحة النووية التكتيكية بهدف إنهاء المعارك لصالحها، وهو خيارٌ غير مستبعد في ظل إشارة بعض المسئولين الروس والأوروبيين لاحتمالية توظيفه. وهنا، قد تمتد ميادين الحرب لتشمل دولاً أوروبية جديدة.

- **عجز الحلفاء عن مواصلة دعم أوكرانيا:** قد يحدث عجز لدى حلفاء أوكرانيا فيما يتعلق بحجم المساعدات العسكرية المقدمة لكييف بسبب الأزمات الاقتصادية ونقص الطاقة، علاوة على أن مواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا قد يستنزفهم ويضطرون معه إلى تقليله تدريجيًا، ويعني هذا احتمال تعرض القوات الأوكرانية لخسائر واسعة وتقدم القوات الروسية.

- **تقدم روسي تدريجي:** نظرًا لأهمية الحرب لروسيا، فلا يتوقع أن توقف الأخيرة القتال إلا بعد تحقيق أهدافها أو جزء كبير منها على الأقل، وهو السيطرة على شرق أوكرانيا وعدم انضمام أوكرانيا لحلف "الناتو". وعليه، يرجّح أن تواصل روسيا هذه الحرب، مهما كلفها ذلك، من أجل تحقيق أهدافها، وذلك عن طريق التقدم العسكري البطيء.

ختامًا، فإن التحول في الاستراتيجية العسكرية الأوكرانية مدعومة بالأسلحة الغربية لا يمنع من القول إن ثمة تفوقًا روسيًا في الميزان العسكري ككل، خاصة مع ما تتمتع به الأخيرة من أسلحة نووية تكتيكية واستراتيجية، وهو ما قد يساعدها في تحقيق أهدافها في الحرب، لكن ذلك سيكون بتكلفة كبيرة تستنزف الجيش الروسي، خاصة مع الدعم الغربي لأوكرانيا.

تفاقم تداعيات الحرب الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

يُعاني العالم تداعيات استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية منذ فبراير الماضي، والتي أسفرت عن اندلاع أزمة اقتصادية عالمية نجم عنها اضطراب سلاسل الإمدادات وتباطؤ النشاط الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الخام والطاقوية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الشحن والنقل، مما رفع مستوى الضغوط التضخمية على دول العالم، خاصة التي تعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة. وقد تفاقمت هذه التأثيرات نظرًا لأهمية الدولتين المتحاربتين في الأسواق العالمية، خاصة القمح والذرة والنفط والغاز الطبيعي، مما ساهم في امتداد عواقب الحرب إلى دول العالم بدرجات متفاوتة وفقًا لدرجة الهشاشة الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة على حدة.

بسنت جمال

باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انعكاسات أساسية

يُمكن الوقوف على أهم انعكاسات الحرب الأوكرانية على الاقتصاد العالمي عبر خمس قنوات رئيسية هي كالآتي:

- **اضطراب سلاسل التوريد:** فاقمت الأزمة الأوكرانية من اضطرابات القطاع اللوجستي الذي كان يتعافى بصورة هشة وبطيئة من ارتدادات أزمة كورونا والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مما أسفر عن حدوث حالة من عدم الانتظام في أحوال الشحن العالمي، بسبب زيادة أسعار الحاويات والوقود، وتعليق بعض شركات الخدمات اللوجستية خدماتها، فضلاً عن العقوبات المالية المفروضة على روسيا، وتضرر البنية التحتية للنقل خاصة الموانئ. وبناء على ذلك، خفضت منظمة التجارة العالمية توقعاتها الخاصة بنمو تجارة السلع من 4.7% إلى 3% خلال عام 2022، و3.4% بحلول عام 2023.

- **انعدام الأمن الغذائي:** تُمثّل روسيا وأوكرانيا مجتمعتين ما يقرب من ثلث صادرات القمح العالمية، وحوالي 20% من الذرة، و80% من زيت عباد الشمس، لذلك أسفرت الحرب بين الدولتين عن عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي. وتتمثل أبرز تلك العواقب في التهديد بتوقف توريد السلع الاستهلاكية والغذائية الهامة، خاصة للدول المعتمدة على نظيرتها الواقعة على البحر الأسود، وزيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية بوتيرة غير مسبوقة، فضلاً عن سياسات الحمائية الغذائية التي انتهجتها العديد من البلدان المصدرة للغذاء حول العالم، إلى جانب تزايد الصعوبات الماثلة أمام زيادة إنتاج الدول المستوردة بسبب ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج كالأسمدة.

يُضاف لذلك وجود العديد من المعوقات الماثلة أمام إمكانية بحث الدول المستوردة للغذاء من روسيا وأوكرانيا عن مصادر بديلة لوارداتها الغذائية، حيث إن التضخم العالمي وارتفاع تكلفة الشحن والقيود المحتملة على الصادرات تجعل هذا التحول مكلفًا، كما أن هناك العديد من العقبات في طريق تلك الدول لزيادة إنتاجها الزراعي بسبب أزمة التغيرات المناخية وزيادة أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية كالأسمدة.

- **تهديد الأمن الطاقوي:** تشهد أسواق الطاقة العالمية صدمات متلاحقة منذ قيام الحرب الأوكرانية، إذ تُعد موارد الطاقة أحد الأسلحة الجيوسياسية الرئيسية التي يستخدمها اللاعبون الرئيسيون في الحرب، كالاتحاد الأوروبي وروسيا، للضغط على بعضهما بعضًا، لذلك اتخذت الأطراف الدولية الفاعلة العديد من القرارات المفاجئة التي ألقت بظلالها على أسواق الطاقة، ومن أبرزها:

  - أعلنت مجموعة "غازبروم" الروسية في الثاني من سبتمبر الماضي توقف خط أنابيب "نورد ستريم" الرئيسي لأجلٍ غير مسمى بسبب استمرار عمليات الصيانة في الخط، وذلك بعدما كان من المقرر أن يُعاود العمل في الثالث من سبتمبر عقب إيقاف دام ثلاثة أيام.

  - قررت موسكو نهاية شهر مارس الماضي بيع الغاز والنفط الروسي للدول غير الصديقة بالعملة الوطنية "الروبل الروسي" بهدف دعم العملة المحلية ومواجهة الهيمنة الدولارية. وبناء على ذلك، أوقف "بوتين" تدفقات الغاز إلى الدول التي ترفض الامتثال لتلك الآلية، مثل: بولندا، وبلغاريا، وهولندا، وفنلندا، والدنمارك، ولاتفيا.

  - اتخذ الاتحاد الأوروبي أواخر يونيو الماضي قرارًا بفرض حظر تدريجي على استيراد النفط الروسي المنقول عبر السفن، مع منح إعفاء مؤقت للنفط المنقول عبر خطوط الأنابيب.

  - أعلنت دول مجموعة السبع أوائل سبتمبر 2022 نيتها فرض سقف على أسعار توريد النفط الروسي في ظل محاولاتها الحد من الإيرادات الروسية.

أسهمت تلك الخطوات المتصاعدة في حدوث سلسلة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على أسواق الطاقة، تتمثل المباشرة منها في ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى مستويات قياسية، فضلاً عن تعطيل خطط التغير المناخي، حيث اتجهت بعض الدول المتضررة من النزاع بين أوكرانيا وروسيا إلى استخدام الفحم لتعويض أي نقص قد يحدث في إمدادات الطاقة، فيما تتضمن التأثيرات غير المباشرة اضطراب الأسواق والجغرافيا السياسية للطاقة، حيث تحوّلت التجارة النفطية لروسيا من أوروبا إلى آسيا خاصة الصين والهند.

ارتفاع أسعار القمح العالمية بعد نشوب الحرب الأوكرانية

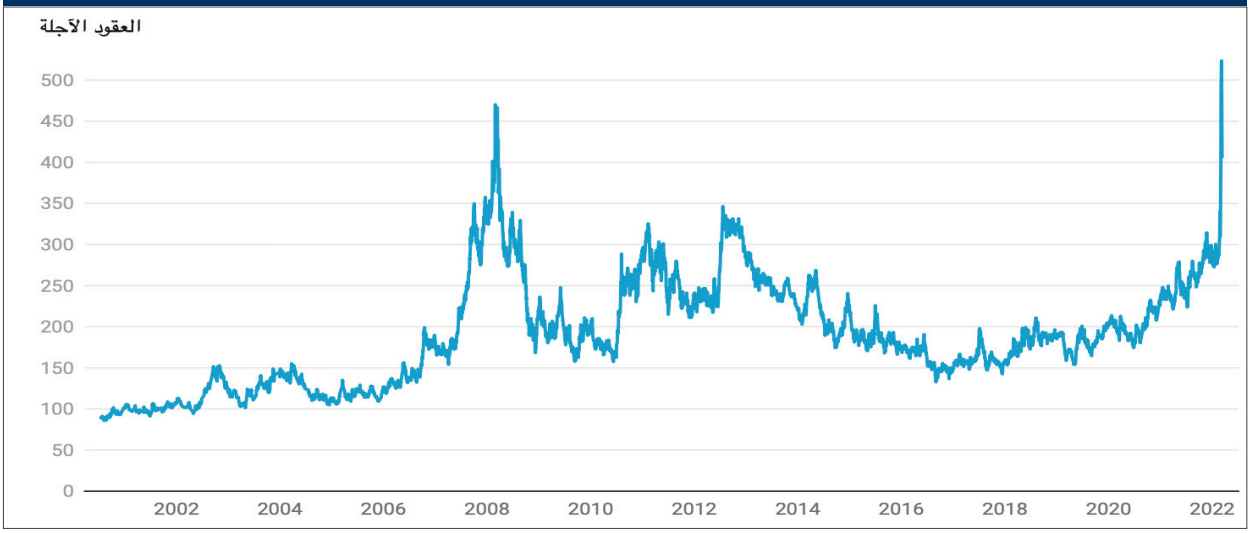

المصدر: برنامج المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تُشكل الأزمة الروسية-الأوكرانية تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي في مصر، 15 مارس 2022

- **صدمات تضخمية:** يُنظر إلى الموجة التضخمية كأحد أهم التداعيات المباشرة الناتجة عن استمرار الحرب الأوكرانية انطلاقًا من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والنقل والشحن، لذلك توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل التضخم الناتج عن الاختلالات المستمرة بين مستويات العرض والطلب إلى 6.6% في الاقتصادات المتقدمة، و9.5% في الاقتصادات النامية والصاعدة بحلول نهاية هذا العام.

ومن المُرجّح أن تساهم الضغوط التضخمية في تآكل القوة الشرائية للنقود في غالبية الدول حول العالم، وزيادة معاناة الأفراد من الفقر، حيث حذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من معاناة نحو 71 مليون شخص حول العالم من الفقر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، كما أنها تفرض ضغوطات على ميزان مدفوعات الدول الهشة بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد مما سيؤدي إلى استنزاف رصيدها من العملات الأجنبية وتراجع قيمة عملتها المحلية. فضلاً عن تحفيز البنوك المركزية العالمية لاستخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية كرفع أسعار الفائدة، وهو ما يمثل مخاطرة بالنسبة للأسواق الناشئة بسبب احتمالية تقويض جاذبية أدوات الدين المحلية التي تطرحها تلك الدول؛ إذ يهرع المستثمرون إلى الاقتصادات المتقدمة مع بدء رفعها لأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نزوح استثمارات الأجانب من الأسواق النامية والصاعدة.

- **تباطؤ النمو الاقتصادي:** نتيجة لجميع ما سبق، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من المستوى المسجل عام 2021 عند 6.1% إلى 3.2% عام 2022، و2.9% بحلول عام 2023 بسبب توقف عجلة الإنتاج والسياسة النقدية التشددية التي من غير المتوقع أن تسهم في الحد من التضخم بالشكل المأمول؛ نظرًا إلى كونه ناتجًا عن محدودية العرض وليس ارتفاع الطلب الذي يتم معالجته عن طريق امتصاص السيولة النقدية. ويعني ما سبق أن سياسات رفع الفائدة قد تؤدي إلى ما يُعرف بـ"الركود التضخمي"، أي ارتفاع في المستويات العامة للأسعار بالتزامن مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتراجع فرص العمل المتاحة.

الخلاصة أن التداعيات الاقتصادية للحرب الأوكرانية ستطال جميع دول العالم على حد سواء نظرًا للعولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري، حيث ستتأثر الدول والشعوب بارتفاع معدلات التضخم وتآكل قيمة العملات المحلية خاصة في الدول المستوردة واستنزاف الاحتياطات النقدية، فضلاً عن تراجع الإمدادات الغذائية وتشديد السياسات النقدية.

آثار الحرب الأوكرانية على مواجهة القضايا الكونية

مـرّ العالـم بأزمـات كبـرى خـلال الأعـوام القليلـة الماضيـة، كجائحـة كورونـا والحـرب الروسـية-الأوكرانيـة، ممـا أدى إلـى نشـوء اضطرابـات سياسـية واقتصاديـة وأمنيـة فـي النظـام الدولـي، وبالتالـي بـدا التسـاؤل مطروحًـا حـول مـدى تأثيـر تلـك السـياقات العالميـة المأزومـة علـى جهـود الـدول والمنظمـات الدوليـة والأمميـة فـي مواجهـة قضايـا كونيـة، مثـل: تغيـر المنـاخ، والأمـن النـووي العالمـي، والجوائـح، وأزمـات اللجـوء والنازحيـن، والجرائـم السـيبرانية، والجريمـة المنظمـة.. وغيرهـا، وهـي قضايـا باتـت تؤثـر مباشـرة علـى مسـتويات مختلفـة مـن أمـن الـدول والإقليـم والعالـم، كمـا سـتتأثر طريقـة مواجهتهـا بمـآلات الحـرب ومـا خلّفتـه مـن مواجهـة غيـر مباشـرة بيـن روسـيا والقـوى الغربيـة.

د. إيمان زهران

باحثة في العلاقات الدولية

سياقات مأزومة

تزامنت الحرب الروسية-الأوكرانية مع عددٍ من الأزمات غير التقليدية في العالم وفي مقدمتها مخاطر جائحة كورونا، فضلاً عن تراخي الجهود الأممية للانتقال نحو الحياد المناخي، لتُضفي بذلك أبعادًا أخرى أكثر حدة، وتؤسس لما يُعرف بـ"عسكرة القضايا الكونية"، استنادًا إلى عدة محاور:

- **الأمن النووي العالمي:** هناك مخاوف من أن تؤدي أزمة محطة زابوروجيا (أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا) إلى كارثة نووية محتملة قد تتمدد إلى دول الجوار، ومن ثم تهدد العالم ولا سيما في ظل الاتهامات المتبادَلة بين روسيا وأوكرانيا بالإضرار العسكري بالمحطة في الحرب الدائرة حاليًا.

- **احتمال ظهور سلالات من كورونا:** ثمة مخاوف من أن تؤدي الحرب الأوكرانية إلى ظهور سلالات جديدة من "كوفيد- 19" نتيجة لتزايد موجات النزوح والهجرة بما يهدد الأمن الأوروبي. كذلك فإن الحروب عادة ما تؤدي إلى تأثيرات سلبية على النظم الصحية، خاصة مع استهداف العمليات العسكرية للبنية التحتية الصحية، وتعطيل سلاسل الإمدادات الطبية.

- **التأثير على جهود مواجهة تغير المناخ:** تؤثر الحرب الأوكرانية على القضايا المتعلقة بالمناخ لا سيما وأنها ترفع مستويات التدمير البيئي والتدهور المناخي، وبالتالي قد تبطئ التحول نحو الحياد المناخي، وتراجع جهود الحوكمة الدولية، وذلك بالنظر إلى امتلاك كييف 15 مفاعلاً نوويًا، بالإضافة إلى العديد من المنشآت الصناعية، مثل معامل التعدين والمصانع الكيماوية ومحطات الطاقة. وفي حال تعرض أيٍّ من هذه المنشآت للهجوم أو التلف، فقط يصبح العالم أمام مخاطر بيئية جسيمة تتجاوز حدود منطقة الصراع.

- **تفاقم أزمة النازحين واللاجئين:** أسهمت الحرب الأوكرانية الروسية في تدفق موجات لجوء جديدة انضمت بسببها دول جديدة إلى خريطة الدول المُصدرة والمستقبلة للاجئين في العالم، كما من المتوقع تضاعف عدد الموتى والمفقودين في صفوف اللاجئين في عام 2022، وتقدر الأمم المتحدة أعداد النازحين بسبب الحرب الأوكرانية بأكثر من 7 ملايين و700 ألف أوكراني، بينما اضطر أكثر من 5 ملايين آخرين إلى الهجرة إلى الدول المجاورة، خاصة بولندا، ورومانيا، وروسيا، والمجر، ومولدوفا، وسلوفاكيا، وبيلاروسيا. وأفادت بعض التقديرات بأن ما لا يقل عن 2899 مدنيًا أوكرانيًا قد لقوا مصرعهم، وأصيب 3235 آخرون منذ انطلاق الحرب في فبراير الماضي.

- **تضرر الأمن الغذائي العالمي:** إذ أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى تعطيل إمدادات الغذاء العالمية من أوكرانيا، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلاسل الغذائية، وتنامي عسكرة الموانئ بما فاقم من حدة الأزمة الغذائية في العالم، بالإضافة إلى تصاعد نمط الحمائية الغذائية في أعقاب جائحة كورونا. فعلى سبيل المثال، أعلنت الهند، التي تُعد عاشر أكبر دولة مصدرة للقمح عام 2021، حظر صادراتها من القمح، كما فرضت قيودًا على صادرات السكر.

أمننة القضايا الكونية

طرحت الحرب الروسية الأوكرانية تعقيدات أمام صناع السياسات في الدول والحكومات، لا سيما أن تنامي مخاطر القضايا الكونية يفرض إجراءات لتقليص تداعياتها، خصوصًا مع تباطؤ التعافي من الجائحة، وتزايد التلوث البيئي، وتصاعد مخاطر الجريمة المنظمة، والإرهاب المُعولم، والهجرات غير النظامية، وموجات اللاجئين، والتهديدات السيبرانية التي تستهدف أمن تدفق المعلومات. لكن كل تلك القضايا العالمية سيرتبط التعامل معها بمآلات الحرب الروسية-الأوكرانية ذاتها، بما يعني تعرض هذه القضايا لنمط من سياسات الأمننة. ويمكن طرح سيناريوهات الحرب على النحو الآتي:

- **سيناريو الحسم الروسي:** يستند ذلك السيناريو إلى تفوق ميداني روسي يؤدي في الأخير إلى احتلال كامل الأراضي الأوكرانية، وما يتبعه ذلك من إعادة تشكيل توازنات القوى الدولية باتجاه التعددية القطبية. وإن كان ذلك السيناريو لم يعد مُرجحًا بالنظر إلى التطورات الميدانية الأخيرة، وإعادة تموضع القوات الأوكرانية على خطوط الدفاع بمساعدة الكتلة الغربية.

- **سيناريو انحسار الحرب:** ينطوي هذا السيناريو على عاملين، **الأول:** يتمثل في الصمود الأوكراني مع الدفع بمزيد من الدعم العسكري الغربي المباشر لكييف. **والثاني:** ينتهي إلى فرضية الانسحاب الروسي استنادًا إلى تنامي حجم الضغوط الداخلية الرافضة للحرب مع ارتفاع تكلفتها وإطالة أمدها

بالتوازي مع تنامي الانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على موسكو، وهو السيناريو الأقرب مع التطورات الأخيرة.

- **سيناريو التعادل التفاوضي:** وهو يستند إلى ما يمكن أن تنتهي إليه المفاوضات السياسية من إنجاز متطلبات التسوية بين روسيا وأوكرانيا، وبما يحفظ الحد الأدنى من الأهداف لدى كلا الطرفين المتنازعين. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن هذا السيناريو انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية مقابل ضمانات أوكرانية بعدم الانضمام لحلف شمال الأطلسي "الناتو".

على أساس هذه السيناريوهات المحتملة، تأتي مراجعة الأولويات للأطراف المشتبكة -بشكل مباشر أو غير مباشر- مع الحرب الروسية الأوكرانية لسياسات مواجهة القضايا الكونية، وذلك بالنظر إلى ثلاثة مستويات استراتيجية:

- **المستوى الوطني:** وذلك عبر تطوير استراتيجية متكاملة لمختلف مجالات الدولة ومواردها الوطنية بحيث تستند إلى التعاون الوثيق بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والقطاع الثالث المتمثل في المجتمع المدني، بهدف إعداد خارطة طريق لتحديد وتنسيق الجهود السياسية، والمجتمعية، وتطوير استراتيجية نوعية ذات منهاجية مرنة لمواجهة تأثيرات القضايا الكونية على الأمن الوطني والاقتصادي والغذائي والبيئي للدول.

- **المستوى الإقليمي:** سيتعين على المنطقة العربية تفعيل نهج التعاون الإقليمي لمواجهة تبعات الحرب الروسية الأوكرانية، فضلاً عما تواجهه من تهديدات غير تقليدية، تتطلب "التضافر" الجماعي للعبور الآمن سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا، وذلك عبر إقرار عدد من الخطوات، من أبرزها: حماية الدول المأزومة والأكثر احتياجًا، وضمان استدامة نمو الأعمال، وتدعيم السياسات والمؤسسات والاستثمارات عبر طرح "حزم تحفيزية" ومساعدات فنية، والمساعدة في إنشاء بنية تحتية مرنة وقادرة على الصمود والمواجهة، والتكيف مع أزمات كونية سريعة التغير.

- **المستوى الدولي:** يُبنَى ذلك المستوى على "نهج التعاون الدولي"، استنادًا إلى فرضية "المسئولية المشتركة"، وما يتطلبه ذلك من عدد من الخطوات، أبرزها: تحديث المعايير والاتفاقيات والأطر الدولية، وطرح المزيد من الحوافز والضمانات المالية، وتحسين الضوابط الاستباقية وعمليات الإنذار المبكر بما يتوافق والمرونة مع التغير في حجم التهديدات الكونية. فضلاً عن تعزيز برامج "المساندة الشاملة" من خلال دعم السياسات المحلية والمؤسسات الوطنية لإنجاز متطلبات التعافي المستدام، والقدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الكونية.

ملامح التوظيف السيبراني في الحرب الروسية-الأوكرانية

تمثل الحرب الروسية-الأوكرانية أكبر انتشار عسكري عالمي منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، كما تعد أول حرب أمكن فيها لكلا الجانبين استخدام قدرات تكنولوجية/سيبرانية متطورة في ساحات المعارك وبالتوازي معها. وعلى الرغم من ثقل الأسلحة المستخدمة فيها ولا سيما سلاح المدفعية، فإنها عكست مزيجًا فريدًا من دمج وتوظيف معدات الحرب الإلكترونية في العمليات العسكرية، وهو ما أسفر عن رصد وإسقاط عدد من الطائرات المُسيّرة الأوكرانية الموجهة، ووقف تحكم الجانب الأوكراني فيها عن بعد، ولذا تزايدت حاجة أوكرانيا إلى حاملات الذخيرة التي يمكن استخدامها في الهجوم على نظم الحرب الإلكترونية الروسية جنبًا إلى جنب مع أنظمة التسلح التي تُمدها بها الدول الغربية.

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الفضاء السيبراني وتكنولوجيا المعلومات

تعددت أشكال توظيف الجانبين الروسي والأوكراني للفضاء السيبراني وتكنولوجيا المعلومات في الحرب الروسية-الأوكرانية، وهو ما يمكن الوقوف عليه تفصيلاً في النقاط التالية:

- **الهجمات السيبرانية:** منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية وحتى أوائل شهر يوليو 2022، بلغ إجمالي عدد الهجمات السيبرانية التي أمكن رصدها على أوكرانيا نحو 40 هجومًا، استهدف 32% منها المنظمات الحكومية الأوكرانية مباشرة، كما استهدف 40% منها البنية التحتية الحيوية المؤثرة في المواطنين المدنيين، والحكومة الأوكرانية، والاقتصاد القومي، والجيش الأوكراني. وقد اعتمدت تلك الهجمات على التصيد الاحتيالي، ونقاط الضعف المحتملة، واستهداف مقدمي الخدمات التكنولوجية. وقد تعددت البرامج الضارة المستخدمة بتعدد الهجمات السيبرانية تجنبًا لاحتمالات اكتشافها. وقد بدأت تلك الهجمات في مارس 2021 في اختراق مبكر للأنظمة الأوكرانية وصولاً للمعلومات الاستخبارية ذات الصلة بالشراكات العسكرية الأوكرانية وسلاسل الإمداد في الداخل والخارج الأوكراني.

- **وسائل التواصل الاجتماعي:** جزئيًا، قيدت روسيا الوصول إلى موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" من أجل "حماية الإعلام الروسي" في ظل تواطؤ الأول في انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحديدًا حقوق وحريات المواطنين الروس. وترجع تلك القيود الروسية إلى القيود التي فرضها "فيسبوك" بدوره على حسابات تابعة لوسائل الإعلام المدعومة من الكرملين، ومنها: (وكالة الأنباء الحكومية RIA Novosti، وقناة Zvezda التلفزيونية الحكومية، والمواقع الإخبارية الموالية للكرملين Lenta.ru وGazeta.ru) من ناحية، ورفض روسيا إيقاف التحقيق المستقل في وقائع حربها ضد أوكرانيا من ناحية ثانية. ومن الجدير بالذكر أن شركة "ميتا" أنشأت مركز عمليات خاصًا للتعامل مع المحتوى الخاص بأوكرانيا الذي يحرض على العنف أو يتضمن خطابات كراهية.

- **التطبيقات الإلكترونية:** تحول تطبيق الفيديوهات الشهير "تيك توك" إلى ساحة حرب موازية بين روسيا وأوكرانيا، بعد أن وظف كلاهما ما يُسمى بـ"المؤثرين" من المتفاعلين مع وقائع الحرب. كما تعددت التطبيقات التي استخدمها الأوكرانيون لتشمل: تطبيق (Google Maps) لمعرفة حركة تدفق اللاجئين حيث كثافة حركة المرور، وتطبيقي "تلجرام" و"سيجنل" لإرسال واستقبال الرسائل النصية والصور ومقاطع الفيديو والمستندات بشكل آمن، وتطبيق (Air Alert) للتحذير من الغارات الجوية وتنبيه الدفاع المدني، وتطبيق (Diya) ليسمح بوصول المواطنين إلى المستندات المهمة مثل جوازات السفر أو شهادات اللقاح أو رخص القيادة، وتطبيق (Citizen) لتنبيه المواطنين بالمخاطر الفعلية من خلال التقاط مقاطع فيديو وتثبيتها في الوقت والمكان على الخارطة لمعرفة أماكن وساحات القتال الأكثر خطورة.

- **إنترنت الفضاء:** في أعقاب بدء الحرب الروسية-الأوكرانية، أمدت شركة "سبيس إكس" أوكرانيا بخدمات إنترنت الفضاء دون أي مقابل مادي. فقد أضحى الاتصال بالإنترنت إبّان الحروب الدولية أحد العناصر الحاسمة في المواجهات العسكرية الحديثة، لأنه يُمكّن المواطنين من معرفة آخر تطورات العمليات العسكرية الميدانية من ناحية، ويحد من انتشار الشائعات والأكاذيب والأخبار المغلوطة من ناحية ثانية، ناهيك عن معرفة توجيهات الحكومة للمواطنين كتلك التي تتصل بالأماكن التي يمكن الاحتماء بها مقابل تلك التي يجب تجنبها من ناحية ثالثة. وبالنظر إلى أهميتها تلك، أضحت أحد الأهداف الاستراتيجية التي تستوجب الحماية دون أن تقل أهميتها عن الأهداف العسكرية الحيوية.

- **تكنولوجيا المعلومات:** داخل أوكرانيا، تسجل الهواتف الذكية جرائم الحرب وتحركات القوات الروسية. وفي المقابل، وتحديدًا في الداخل الروسي، تساعد بعض الشبكات الاجتماعية في تنظيم المظاهرات وإرسال المحامين دعمًا للمحتجزين. وفي ساحة معركة المعلومات العالمية، تحاول الفيديوهات من الجانبين إقناع البلدان الأخرى بتعجيل أو إبطاء إرسال الأسلحة وفرض/رفع العقوبات الاقتصادية. إذ يستخدم المدنيون والجنود الهواتف الذكية ويلتقطون الصور ويسجلون الفيديوهات وينشرونها على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما ساهم في استحداث أرشيف إلكتروني يأمل النشطاء في استخدامه لاحقًا للتحقيق في جرائم الحرب الروسية.

التكنولوجيا العسكرية

بالمثل، تعددت أشكال توظيف الجانبين الروسي والأوكراني للتكنولوجيا العسكرية في الحرب الروسية-الأوكرانية، وهو ما يمكن الوقوف عليه على النحو التالي:

- **الدرونز والمركبات المُسيّرة:** تستعين روسيا وأوكرانيا بالمُسيرات لتدمير وتعطيل إلكترونيات القوات المعادية، وتشويش الاتصالات، والاستطلاع التكتيكي، ورصد واستهداف بعض المواقع، وتوجيه المدافع، بجانب رصد حجم الدمار المتكبد، وتوثيق لحظات تدمير المركبات العسكرية، واستخدام الاستطلاع والقيادة والسيطرة في الوقت الحقيقي لتنسيق الضربات الصاروخية أو المدفعية بعيدة المدى. إذ تمتلك روسيا ترسانة كبيرة من "أورلان 10" المسيرة متعددة الوظائف، فيما تمتلك أوكرانيا ترسانة من درونز "بيرقدار" التركية، بجانب أنواع أخرى في الحالتين.

- **منظومات الدفاع الجوي:** منذ شهر مارس الماضي، نشرت روسيا منظومة "بوك إم 3" للدفاع الجوي خارج حدودها من أجل تأمين أجواء البلاد من أي هجمات معادية، وقد لعبت دورًا بارزًا في إسقاط الدرونز الأوكرانية. وفي المقابل، تنوي ألمانيا تزويد كييف بأنظمة دفاع جوي ذاتية الحركة قصيرة المدى "جيبارد"، بجانب منظومات دفاع جوي متوسطة المدى مثل منظومة "إيريس-تي" التي طلبت الحكومة الأوكرانية 10 بطاريات منها، وهي المنظومات التي بدأت القوات الأوكرانية في التدريب عليها استعدادًا لدخول الخدمة فعليًا، وهو ما يعطي للمدفعية الأوكرانية ميزة إضافية يمكن من خلالها استهداف مثيلتها الروسية.

- **نظام "ستوبور" الكهرومغناطيسي:** استخدمت روسيا أحد أحدث أنواع الأسلحة من ترسانتها العسكرية وهو نظام "ستوبور" الكهرومغناطيسي الذي طوّره "المركز الرئيسي لأبحاث الروبوتات والاختبار" والذي يشل إشارات الطائرات المسيرة المعادية من خلال إرسال نبضة كهرومغناطيسية لمنع القناة المستخدمة من توجيه وتشغيل الأنظمة الموجهة، كما يمكنه حجب كاميرات الدرونز وقنوات الملاحة والإرسال الخاصة، وتعطيل الإشارة بين الطائرة المسيرة ومشغلها، ومنع النقل المباشر للمعلومات. ونتيجة لذلك، تفقد الطائرات الموجهة بدون طيار الاتصال بوحدات التحكم الخاصة بها وتتحطم على الأرض، وهو ما أتى على خلفية رغبة أوكرانيا في إنشاء أول جيش مسيرات في العالم.

- **الطائرات المسيرة التجارية الصغيرة:** يمكن لروسيا وأوكرانيا من خلال ذلك النوع من الطائرات جمع المعلومات الميدانية، وتحديد موقع قوات العدو، وتصحيح مسار قذائف المدفعية/ وإرسال لقطات حية لأي موقع خلف نقاط العدو، واستغلال ذلك لإسقاط قذائف المدفعية وتصحيح مسارها بسرعة كي تتزايد دقتها حتى عند استخدام المدفعية غير الموجهة. وفي هذا الإطار، أكد مساعد رئيس أركان القوات الأوكرانية العقيد "أوليكسي نوسكوف" أن جيش الطائرات المسيرة سوف يسمح بمراقبة مستمرة لخط الجبهة الذي يمتد لمسافة تقدر بنحو 2470 كلم بجانب توفير إمكانية الرد الفعال على هجمات العدو باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ولذا تهدف أوكرانيا إلى شراء طائرات مسيرة تكتيكية بمدى تحليق يصل إلى مائة ميل، ومجهزة بكاميرا تعمل بتكنولوجيا معقدة وجهاز تحديد المواقع العالمي وأدوات لمسح الخرائط، بما يكفل سرعة انتقال المعلومات من أرض المعركة إلى رئاسة الأركان على وجه السرعة.

- **الإمدادات العسكرية المرتقبة:** تترقب أوكرانيا وصول الصواريخ السويدية البحرية قصيرة المدى (RBS-17) إلى جانب صواريخ "بريمستون" البريطانية التي تسلمتها أوكرانيا بالفعل. كما ستتسلم قاذفين أمريكيتين لصواريخ "هاربون" البحرية والمزيد من مدافع "إم777-". وهي الصواريخ التي تزيد من قدرة القوات الأوكرانية على منع القطع البحرية الروسية من الانخراط المباشر في العمليات العسكرية بالجنوب الأوكراني، ولا سيما مع تنامي الدور الذي يلعبه سلاح المدفعية في هذه الحرب والذي بدا حتى الآن أنه الأكثر تأثيرًا مقارنة بالأسلحة الأخرى بعد أن أدخلت القوات الأوكرانية مختلف أنواع المدفعية الثقيلة إلى ترسانتها ولا سيما المدفعية الفرنسية ذاتية الحركة "قيصر" والمدفعية الأمريكية ذاتية الحركة "إم109-"، وغير ذلك.

ختامًا، شهدت أوكرانيا عددًا من الهجمات السيبرانية المعقدة التي كيفتها روسيا تبعًا لاحتياجات الحرب المتغيرة جنبًا إلى جنب مع أسلحتها التقليدية، وقد تمكن الجانبان الروسي والأوكراني من توظيف تكنولوجيا المعلومات على نحو غير مسبوق، وإن أكدت الحرب الروسية-الأوكرانية أن الأدوات السيبرانية/ التكنولوجية لم تكن بديلاً حاسمًا عن الأدوات العسكرية وإن سبقتها، وأن ساحة القتال الرئيسية لم تكن هي الفضاء السيبراني بقدر ما كانت الأراضي الأوكرانية، بيد أن ذلك لا ينفي على الإطلاق إمكانية اللجوء إلى سيناريو الحرب السيبرانية المفتوحة مستقبلاً مع فشل روسيا في تحقيق النصر العسكري الحاسم باستخدام سلاح المدفعية الذي تصدّر الأسلحة المستخدمة في تلك الحرب.

التداعيات الاقتصادية لحرب أوكرانيا.. مؤشرات عالمية

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على اقتصادات العالم أجمع، فقد انعكست على تفاقم التضخم وأسعار السلع الأساسية، ومعدلات الفائدة وانهيار العملات، وأصبح العالم مهددًا بإمكانية حدوث ركود عالمي. يُلقي هذا التقرير الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية وتوقعاتها خلال الفترة القادمة.

هبة زين

باحث أول - بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نسب التغير في سعر صرف عددٍ من العملات الأجنبية مقارنة بالأسعار في بداية العام ومنذ 3 أعوام

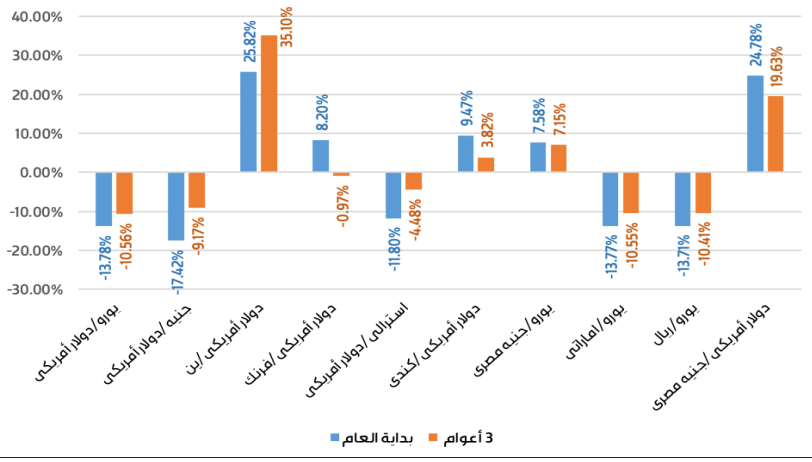

نسب التغير في أسعار عدد من السلع الأولية مقارنة بالأسعار في بداية العام ومنذ 3 أعوام

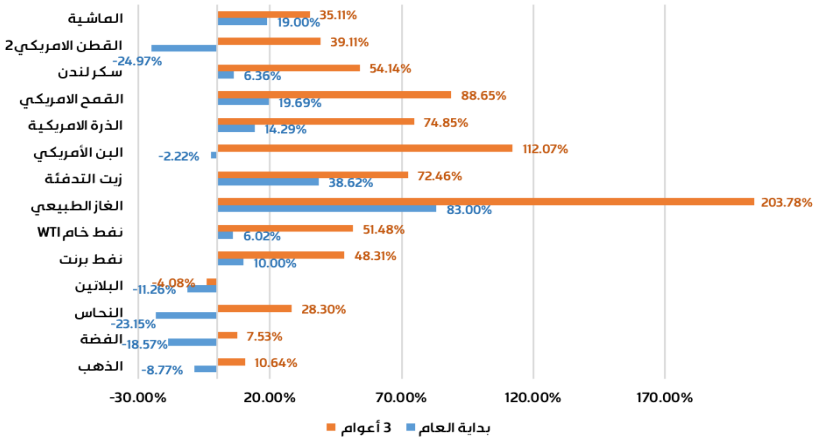

تطور وتوقعات الإنتاج والمعروض والتجارة والمخزونات النهائية بالسوق العالمية للحبوب (بالمليون طن)

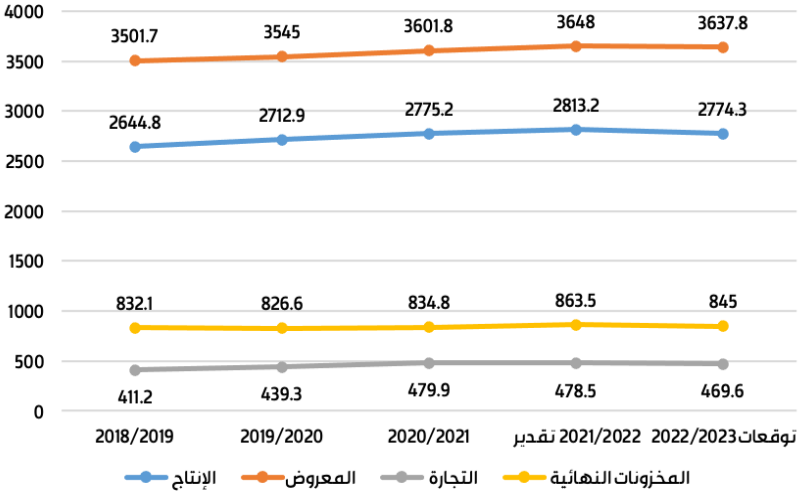

تطور وتوقعات الإنتاج والمعروض والتجارة والمخزونات النهائية بالسوق العالمية للقمح (بالمليون طن)

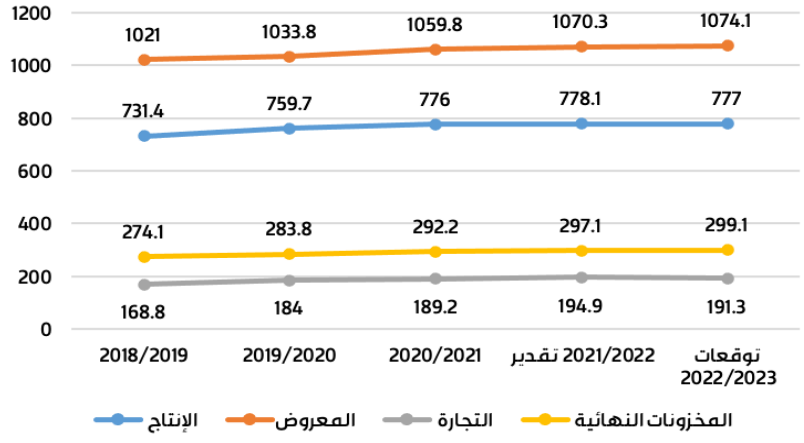

تطور وتوقعات الإنتاج والمعروض والتجارة والمخزونات النهائية بالسوق العالمية للأرز (بالمليون طن)

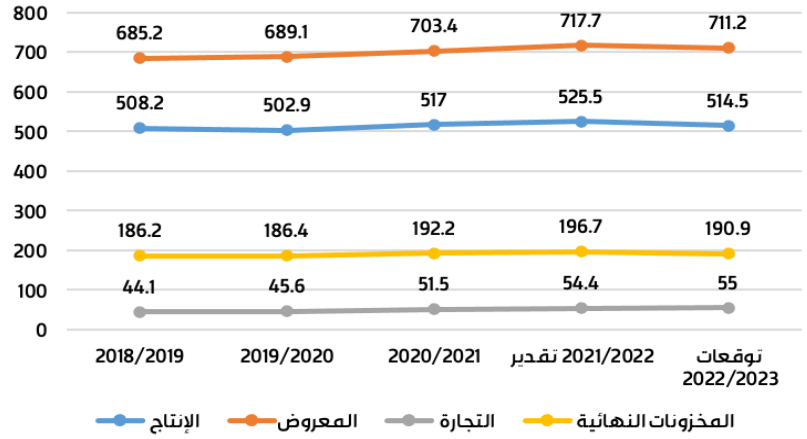

الرقم القياسي لأسعار الغذاء وعدد من السلع الأولية (سنة الأساس 2016=100)

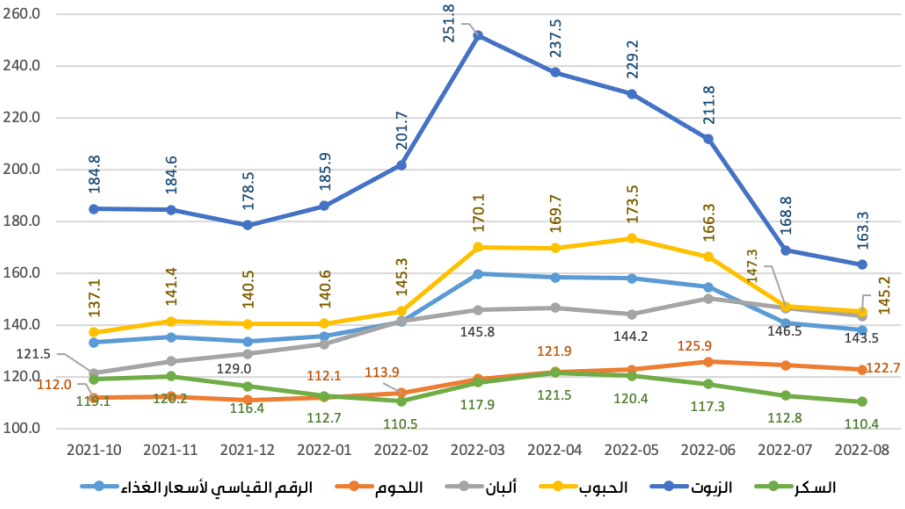

توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي وفقًا لصندوق النقد الدولي يوليو 2022

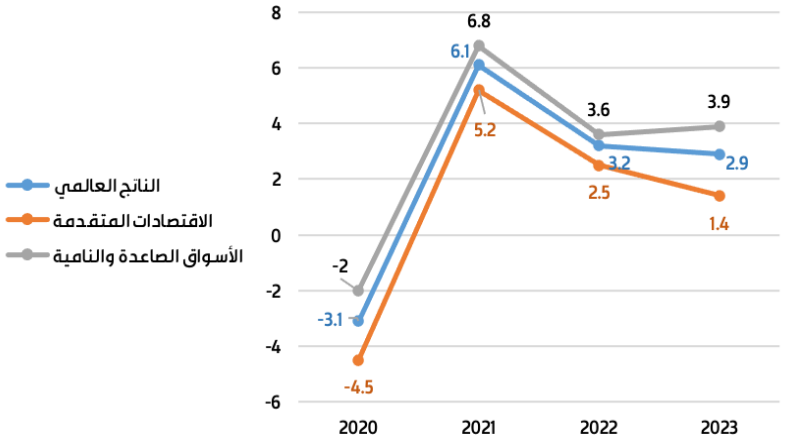

توقعات معدلات التضخم لعامي 2022 و2023 وفقًا لصندوق النقد الدولي

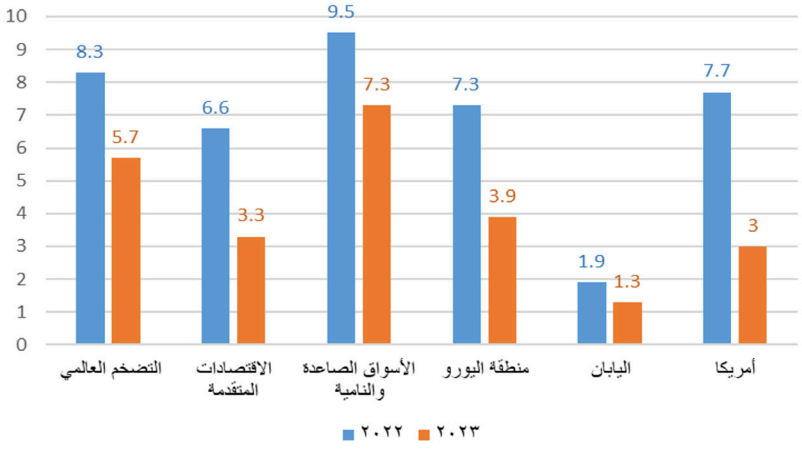

تطور وتوقعات متوسط معدل نمو الصادرات والواردات من السلع والخدمات

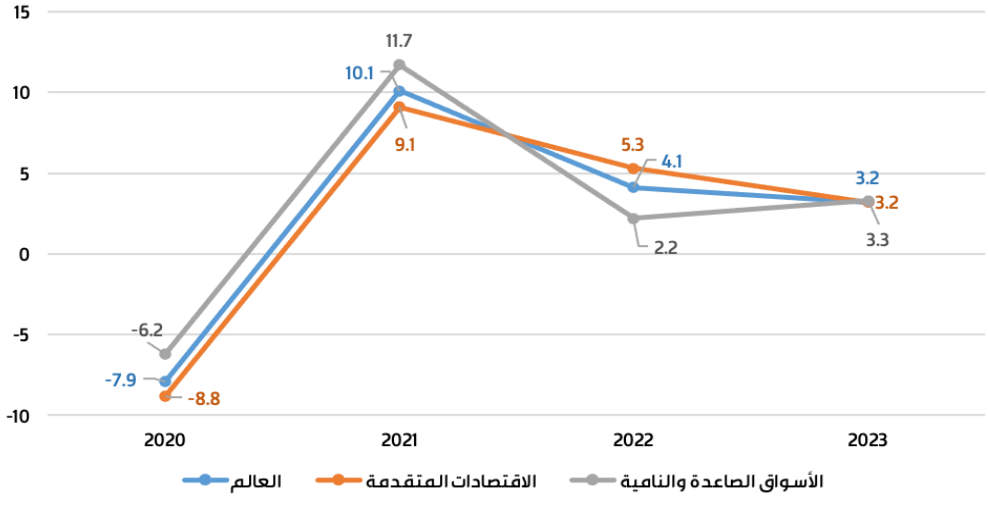

تطور معدل الفائدة العالمي

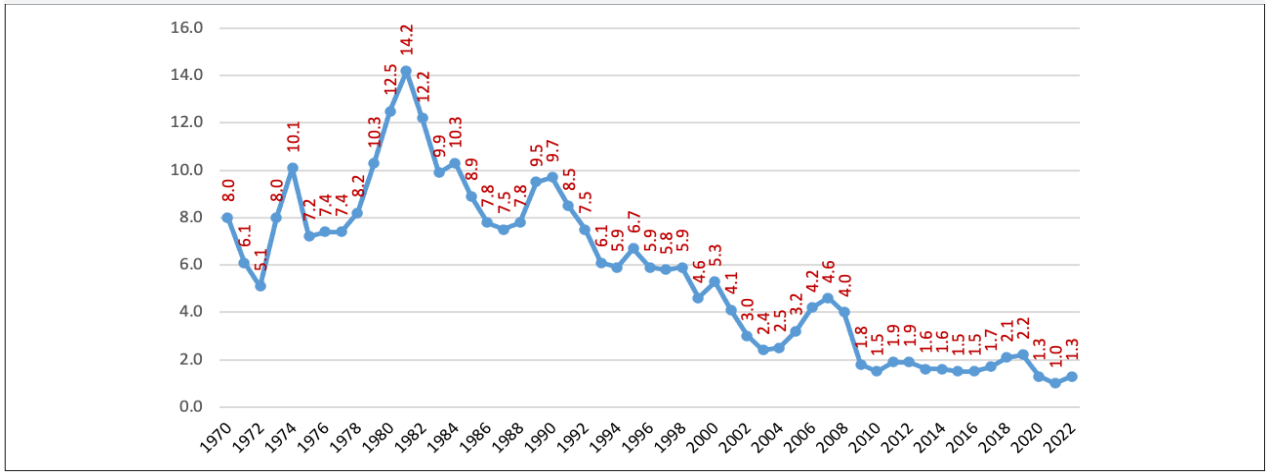

تطور نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

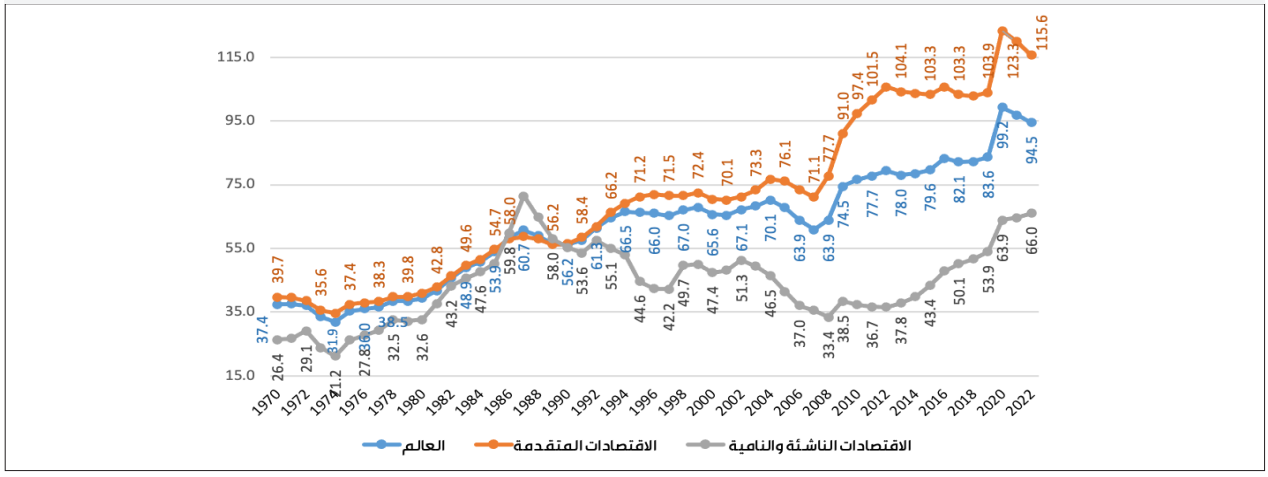

تطور الإنفاق الحكومي العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

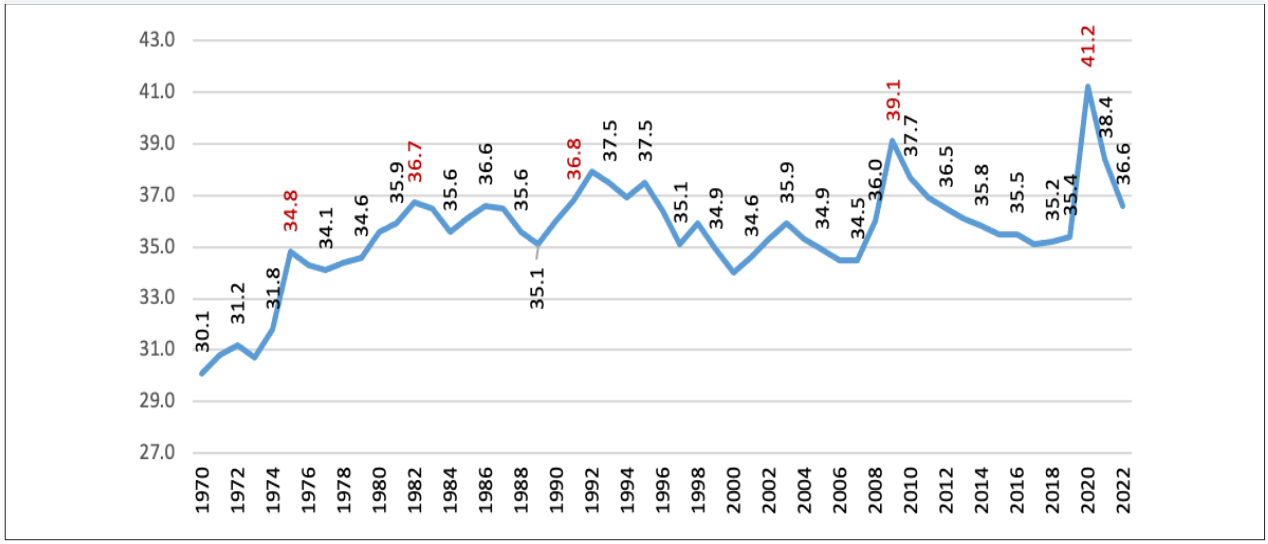

تشير السنوات باللون الأحمر إلى حالات الركود العالمي في 1975 و1982 و1991 و2009 و2020.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies